

# تحليل آثار المصادر الداخلية والخارجية للتضخم علي النمو الاقتصادي في مصر

د مجدى ماجد محمد حسين \*

---

(\* ) د مجدى ماجد محمد حسين: مدرس اقتصاد بكلية التكنولوجيا والتنمية - جامعة الزقازيق ،الاهتمامات البحثية : مالية عامة - تخطيط اقتصادى - اقتصاد قياسى.

E-Mail: magdi\_maged@ymail.com

## الملخص

ظهرت في السنوات الاخيرة ضغوطاً تضخمية، حالت دون الاستقرار في المستوى العام للأسعار، والذي يمثل تحدياً لمتخذى القرار وصانعى السياسة الاقتصادية في مصر، يهدف البحث إلي تحليل مصادر التضخم الداخلية والخارجية في مصر، وقياس أثر كل من المصادر الداخلية والخارجية للتضخم علي النمو الاقتصادي في مصر، وتم الإعتماد علي المنهج الاستقرائي والاستنباطي في جانب الدراسة النظري، كما تم الإعتماد علي المنهج التحليلي لتحليل بيانات البحث، وكذلك قياس العلاقة بين تلك المصادر والنمو الاقتصادي باستخدام التكامل المشترك وسببية جرانجر، كما تبين من نتائج البحث صحة الفرضية بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المصادر الداخلية والخارجية للتضخم والنمو الاقتصادي في مصر، وكذلك وجود علاقة طويلة الاجل بينهما. وبذلك أوصي البحث، بضرورة زيادة الصادرات، بتبني استراتيجيات التوجه نحو التصدير، وبضرورة الحد من الواردات، وخاصة الكمالية، وتبني استراتيجيات الإحلال محل الواردات، وضرورة الحد من المعروض النقدي، بما يتماشى مع حجم الناتج المحلي، وضرورة تشجيع المدخرات المحلية باستخدام أدوات السياسة النقدية والمالية، وضرورة تشجيع الاستثمارات الأجنبية بتهيئة المناخ الاستثماري.

**الكلمات المفتاحية:** التضخم، النمو الاقتصادي، المعروض النقدي ، سعر الصرف.

### Abstract:

General level of prices, which represents a challenge to decision-makers and economic policy makers in Egypt. The research aims to analyze the internal and external sources of inflation in Egypt. and to measure the impact of both internal and external sources of inflation on economic growth in Egypt. The inductive and deductive approach was relied on in the theoretical aspect of the study. and the analytical approach was also relied on to analyze the research data. as well as measuring the relationship between those sources and economic growth using joint integration and Granger causality. Internal and external inflation and economic growth in Egypt. as well as the existence of a long-term relationship between them. Thus, the research recommended. the need to increase exports. to adopt export-oriented strategies. and the need to reduce imports. especially luxury. and to adopt strategies to replace imports. and the need to reduce the money supply. in line with the size of the domestic product. and the need to encourage domestic savings using monetary and financial policy tools And the need to encourage foreign investments by creating an investment climate. More about this source textSource text required for additional translation information Send feedback Side panels

**Key words :** Inflation. Economic Growth. Money Supply. Exchange Rate.

## ١ - مقدمة:

يعتبر "التضخم" من أكثر الاصطلاحات الاقتصادية شيوعاً، منذ قيام الحرب العالمية الثانية حتى الآن، وهذا الاصطلاح يستخدم لوصف حالة الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار، وقد فسرت النظريات الاقتصادية المعاصرة بأن التضخم، ينشأ عن جود إفراط في الطلب على السلع والخدمات - أى زيادة الطلب الكلى على العرض الكلى - عند مستوى معين من الأسعار، غير أنه بالرغم من شيوع استخدام هذا الاصطلاح فإنه لا يوجد إتفاق بين الاقتصاديين حول تحديد مفهومه، ويرجع انقسام الرأى حول تحديد مفهوم التضخم إلى أن الاصطلاح يستخدم لوصف عدد من الحالات المختلفة، ومنها الآتى<sup>(١)</sup>:

أ- الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار.

ب- إرتفاع الدخول النقدية أو عنصر من عناصر الدخل النقدى مثل الأجور أو الأرباح.

ج- إرتفاع التكاليف.

د- الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

وعادة تلجأ الدول إلى استخدام السياسات المالية والنقدية لمعالجة مشكلة ارتفاع معدل التضخم، وفي حالة التضخم الناشئ عن زيادة الطلب الكلى، تلجأ السياسة المالية إلى، تقليل الإنفاق الحكومى، أو زيادة الضرائب، أو مزيج بينهما، والغرض من ذلك هو العمل على تقليل حجم الطلب الكلى ليتساوى مع العرض الكلى عند مستوى التوظيف الكامل، وتسمى فى هذه الحالة بالسياسة المالية الانكماشية، أما السياسة النقدية فتلجأ إلى خفض عرض النقود كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادى، ويمكن الجمع بين السياستين المالية والنقدية وذلك بالتنسيق بين أدوات هاتين السياستين.

كما تلجأ الدول إلى استخدام سياسة استهداف التضخم لمعالجة مشكلة ارتفاع معدله، وذلك بتحديد مستوى معين لمعدل التضخم، والسعى لتحقيقه خلال مدة زمنية محددة، من خلال تحديد مدى معين لسعر الفائدة الحقيقي في الأجل القصير.

وقد تركت الأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى الآن آثاراً كبيرة علي اقتصاديات دول العالم ومنها مصر.

وعند النظر إلى النظريات الاقتصادية، يمكن التمييز بين مصدرين رئيسيين للتضخم، هما<sup>(٢)</sup>:

المصادر الخارجية: والتي تتمثل في معدلات الفائدة العالمية المرتفعة، حال الاعتماد على الخارج في تمويل الدين العام، بالإضافة إلى تدني معدلات التبادل التجاري، ويندرج هذا المصدر تحت ما يسمى بالمدرسة الهيكلية، والتي تركز على دور المحددات التي تؤثر في جانب العرض، كمصدر للتضخم، والتضخم من وجهة نظر هذه المدرسة ينتج عادة من الاختناقات التي تحدث في الاقتصاد الحقيقي (الإنتاج).

المصادر الداخلية: التي تتمثل في عجز الموازنة العامة للدولة، وطرق تمويل هذا العجز، والسياسات النقدية المتبعة، ويندرج هذا المصدر تحت ما يسمى بالمدرسة النقدية، والتي ترى أن التضخم هو ظاهرة نقدية، فالزيادة في عرض النقود تؤدي إلى زيادة في الأسعار.

فقد وجدت بعض الدراسات أن التضخم قد يكون له أثر ايجابي في معدلات النمو، خاصة عندما يكون هناك ضغوط طلب على الاستثمار<sup>(3)</sup>. وهنا قد يثور تساؤلاً مهماً، وهو: هل هناك علاقة تبديلية بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي؟.

أو بمعنى: هل تؤدي معدلات التضخم المرتفعة إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي؟.

أو هل يؤدي النمو الاقتصادي المنخفض إلى ارتفاع معدلات التضخم؟.

وعلى الرغم من إختلاف الاتجاهات الفكرية والمدارس الاقتصادية في تفسير أسباب التضخم ومظاهره فإن العوامل النقدية التي ركزت عليها النظريات النقدية والعوامل المادية إضافة إلى بعض العوامل الأخرى مثل العوامل الهيكلية يمكن أن تتصافر في توليد الموجات التضخمية.

## ٢ - مشكلة البحث:

ظهرت في السنوات الأخيرة ضغوطاً تضخمية، حالت دون الاستقرار في المستوى العام للأسعار، والذي يمثل تحدياً لمتخذي القرار وصانعي السياسة الاقتصادية في مصر، وكان لزاماً عليهم الوقوف والتصدى لتلك المشكلة، للإبقاء على معدلات التضخم التي تضمن للمواطنين الحياة الكريمة ومستوى الرفاهية المنشود في ظل السياسة الحكيمة والرشيدة للنظام الحاكم الحالي، الأمر الذي يتطلب تحديد مصادر هذا الارتفاع في مستويات الأسعار غير المسبوق، لما له من آثار سلبية على تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، وحتى يتم تحديد السياسات الاقتصادية التي يمكن من خلالها، الحد من تفاقم تلك المشكلة والوقوف عند معدل مقبول للتضخم.

وأثبتت الدراسات السابقة أن التضخم يرجع إلى عوامل خارجية مثل التضخم المستورد، نظراً لطبيعة الاقتصاد المصري المفتوح في علاقاته الاقتصادية مع العالم الخارجي، وكذلك سعر الصرف والصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى عوامل داخلية، مثل زيادة المعروض النقدي، وارتفاع معدلات الاتفاقيات الحكومية.

وعليه تتمثل مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن السؤال التالي:

هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المصادر الداخلية والخارجية للتضخم والنمو الاقتصادي في مصر؟.

٣- أهمية البحث: تتمثل أهمية البحث في الآتي:

- يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى آثار سلبية في الاستثمار، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاضه وبالتالي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي.

- يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية للجنيه المصري، وتآكل القيمة الحقيقية لدخول الأفراد، الأمر الذي يدفعهم للمطالبة بتحسين أجورهم ورفع رواتبهم.

- يؤدي التضخم إلى التأثير في قدرة القطاع الخاص على التخطيط السليم، مما يدفع الوحدات الاقتصادية لإهدار الكثير من الوقت والموارد في محاولة التغلب على التضخم، مما سينعكس بشكل سلبي على قدرة الاقتصاد على الإنتاج والنمو بمعدل طبيعي.

٤- أهداف البحث: يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ- تحليل مصادر التضخم الداخلية والخارجية في مصر خلال الفترة الزمنية (١٩٩٠ - ٢٠٢٠)، وباستخدام الطرق القياسية، كما ركزت الدراسة على عدد من العوامل الخارجية مثل مستويات الإنتاج في الدول الصناعية والمؤشر العالمي لأسعار الصادرات، فضلاً عن عدد من العوامل الداخلية، كما يقدم البحث تحليلاً للوضع الاقتصادي في مصر مع التركيز على التضخم والعوامل المسببة له.

ب- قياس أثر كل من المصادر الداخلية والخارجية للتضخم على النمو الاقتصادي في مصر.

٥- فروض البحث: يتمثل فرض البحث في إختبار مدى صحة الفرض التالي:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المصادر الداخلية والخارجية للتضخم والنمو الاقتصادي في مصر.

٦- حدود البحث:

- الحدود المكانية: تقتصر الدراسة بالتطبيق على مصر.

- الحدود الزمانية: تتناول هذه الدراسة الفترة من ١٩٩٠ حتى 20٢٠.

٧- خطة البحث: تم تناول هذا البحث من خلال خمسة محاور كما يلي :

المحور الأول: الدراسات السابقة .

المحور الثاني: تحليل تطور أهم المصادر الداخلية والخارجية للتضخم في مصر.

المحور الثالث: تحليل علاقة نموذج الفجوتين بالتضخم في مصر

المحور الرابع: قياس العلاقة بين المصادر الداخلية والخارجية للتضخم والنمو الاقتصادي في مصر

المحور الخامس: النتائج والتوصيات.

## المحور الأول

### الدراسات السابقة

أوضحت الدراسات السابقة أن أهم العوامل المسببة للتضخم في دول العالم هي ، زيادة المعروض النقدي وارتفاع أسعار الطاقة وزيادة الائتمان الفعلي للشركات العاملة في هذه الدول، كما أضافت نتائج الدراسات السابقة، بعداً آخر في أسباب التضخم يتمثل في الطفرة النفطية التي شهدتها بلدان دول مجلس التعاون الخليجي والناجمة عن ارتفاع أسعار البترول، كما أن الارتباط بين عملات دول مجلس التعاون الخليجي والدولار الأمريكي يجعلها أكثر عرضة لانتقال التضخم المستورد من خلال الشركاء التجاريين لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، وخلصت معظم التوصيات إلى ضرورة إعادة النظر في علاقة عملات هذه المجموعة من الدول مع الدولار الأمريكي والتركيز على زيادة حجم الاستثمارات خصوصاً الموجهة إلى البنية الأساسية مع تفعيل السياستين المالية والنقدية في الحد من هذه الضغوط التضخمية.

وأصبح من أهم التحديات التي تواجه معظم دول العالم، الحفاظ على معدلات تضخم مستقرة ومنخفضة ، فعدم الاستقرار السعري يؤثر سلباً في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي ينعكس بدوره سلباً على معدلات النمو الاقتصادي، وجاءت بعض الدراسات السابقة على النحو التالي:

الدراسة الأولى: (الرشيدى: ٢٠٢٠)<sup>(٤)</sup>:

بعنوان "تحديد مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٨):"

وهدفت الدراسة إلي تحليل مصادر التضخم الداخلية والخارجية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠)، كما ركزت الدراسة على عدد من العوامل الخارجية مثل مستويات الإنتاج في الدول الصناعية والمؤشر العالمي لأسعار الصادرات، فضلاً عن عدد من العوامل الداخلية، كما قدمت الدراسة تحليلاً للوضع الاقتصادي في المملكة، وتبين من الدراسة أن كل من المصادر الداخلية والخارجية تؤدي إلي تغذية التضخم في المملكة العربية السعودية، وعليه أوصت الدراسة بضرورة الحد من الواردات للحد من التضخم المستورد، وكذلك لا بد من ضبط معدل الإصدار النقدي تماشياً مع معدل نمو الناتج المحلي.

الدراسة الثانية: (طلحة: ٢٠١٩)<sup>(٥)</sup>:

بعنوان: "قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠١٧):"

هدفت هذه الدراسة الى تشخيص ظاهرة التضخم في الجزائر بغية معرفة أثرها الحقيقي على مستوى كل من النمو الإقتصادي وسعر الصرف، من خلال تحليل أثر التضخم على بعض

المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (١٩٧٠- ٢٠١٧) ، حيث تناولت الدراسة عرض مسار تطور أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، وتبين وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم من جهة ومؤشر النمو وسعر الصرف من جهة أخرى.

الدراسة الثالثة: (مصطفى نجاح يوسف، وآخرون: ٢٠١٨)<sup>(١)</sup>:

بعنوان: "دراسة اقتصادية لقياس اثر محددات التضخم في النشاط الاقتصادي العراقي (١٩٩٥- ٢٠١٣)":

هدفت الدراسة الى اختبار العلاقة بين التضخم ممثلاً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك واليرادات والنفقات الحكومية وعرض النقود والصادرات، وتبين من الدراسة أنه عند زيادة عرض النقود بمقدار ١% يرتفع المستوى العام للأسعار بمقدار ٠.٣٢%، كما أن زيادة الإنفاق العام قد أثرت بشكل مباشر على المستوى العام. ويرجع ذلك إلي محدودية الإنتاج وعجز العرض عن ملاحقة الطلب الكلي، كما أن إرتفاع الأسعار وزيادة حجم البطالة وانخفاض أداء مستوى الأنشطة الإنتاجية أدخلت الاقتصاد العراقي في منطقة ركود تضخمي ويتعذر علاجه من خلال السياسات الاقتصادية في الأجل القصير .

الدراسة الرابعة: (Al-Bahar. E.. (2011)<sup>(٧)</sup>:

بعنوان: " Inflation: commodity prices push GCC inflation higher "

واستهدفت الدراسة الوقوف على التطورات في المستوى العام للأسعار في دول مجلس التعاون الخليجي وخلصت الدراسة إلى أن أسباب الارتفاع في المستوى العام للأسعار يرجع إلى ، التأثير المباشر نتيجة إرتفاع أسعار السلع الأساسية (خاصة الغذائية منها) ، وكذلك التأثير غير المباشر لارتفاع أسعار الطاقة.

الدراسة الخامسة: (Dwyer A.. Lam K.. and Gurney A.. (2010)<sup>(٨)</sup>:

بعنوان: " Inflation and the output gap in the UK "

واستهدفت الدراسة الوقوف على طبيعة العلاقة بين معدل التضخم وفجوة الناتج المؤثرة على هذا التضخم في المملكة المتحدة، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى الفجوة في الناتج المحلي الإجمالي يلعب دورا هاما في توضيح معدل التضخم، كما تلعب السلع المستوردة دورا هاما في التأثير على مستوى أسعار السلع المحلية من خلال ما يسمى بالتضخم المستورد.

الدراسة السادسة: (الهجهوج: ٢٠٠٩)<sup>(٩)</sup>:

بعنوان: "محددات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي العربي أسلوب التكامل المشترك":  
وهدفت هذه الدراسة الى البحث في محددات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٧) باستخدام التكامل المشترك.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة في التضخم لدول مجلس التعاون الخليجي في المدى الطويل والقصير هي مستوى أسعار النفط ومعدل عرض النقود ومستوى التضخم العالمي.

الدراسة السابعة: (Kandil. M. and Morsy. H. (2009) )<sup>(١٠)</sup>:

بعنوان: "Determinants of Inflation in GCC":

واستهدفت هذه الدراسة أيضا بحث محددات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي، وتوصلت الدراسة إلى أن ، معدلات التضخم في هذه الدول ترجع إلي نوعين من العوامل:  
أ- عوامل خارجية وأهمها : التضخم المستورد، وسعر الصرف والصدقات التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي والتي تنتقل عداها لهذه الدول.

ب- عوامل داخلية وأهمها: ارتفاع معدلات الإنفاق الحكومي..

الدراسة الثامنة: (Aljebri M.. (2007) )<sup>(١١)</sup>:

بعنوان:

"Analysis of Inflation Determinants In Developing Oil-Export Based Economies":

واستهدفت هذه الدراسة، تحليل العوامل المحددة للتضخم في الاقتصاديات النفطية، حيث تعتمد هذه الدول في دخلها القومي على النفط في عملية التنمية الاقتصادية، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وقد شملت الدراسة عددا من دول مجلس التعاون الخليجي أهمها المملكة العربية السعودية والبحرين والكويت، وخلصت الدراسة إلى أن أهم العوامل المحددة للتضخم في هذه الدول، في الأجل الطويل: زيادة عرض النقود ، الارتفاع في المستوى العام لأسعار النفط ، بينما في الأجل القصير: زيادة عرض النقود أيضا والنتائج المحلي غير النفطية..

الدراسة التاسعة: (Kara. A. and Nelson. E.. (2002) )<sup>(١٢)</sup>:

بعنوان:

"The Exchange Rate and Inflation in the UK. External Monetary. Policy

Committee Unit. Bank of England":



واستهدفت الدراسة الوقوف على طبيعة العلاقة وكيفية تأثير سعر الصرف على معدل التضخم. ، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك عاملين على درجة عالية من الأهمية ويلعبان دوراً واضحاً في رفع معدلات التضخم في المملكة المتحدة، وهما: سعر الصرف الاسمي ومتوسط أسعار الواردات.

الدراسة العاشرة : (البسام: ١٩٩٩)<sup>(١٣)</sup>:

بعنوان:

#### "Domestic and External Sources of Inflation in Saudi Arabia: An Empirical Study"

هدفت الدراسة الى تحديد مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية (داخلية والخارجية)

خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٥)، حيث تم اعداد النموذج التالي:

$$B0 + B1M + B2Y + B3IP + B4E + B5ID + B6P t - 1P =$$

حيث أن:

P : الرقم القياسي لأسعار المستهلك ( المتغير التابع ) ، M : عرض النقود.

Y : الناتج المحلي الحقيقي. IP : التضخم المستورد .

E : سعر صرف الريال السعودي بالنسبة للدولار . ID: سعر الفائدة على الدولار.

Pt-1: الرقم القياسي لأسعار المستهلك بفترة ابطاء سنة .

وجاءت النتائج لتؤكد بأن جميع المتغيرات المستقلة كانت ذات تأثير قوى على التضخم في

المملكة العربية السعودية، ما عدا سعر الفائدة على الدولار، وذلك خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٥).

الدراسة الحادية عشر: (Lane :1997)<sup>(١٤)</sup>:

بعنوان: " Inflation in open Economies"

قد تناولت هذه الدراسة بحث التضخم في الاقتصادات المفتوحة، وقد توصلت إلى أن درجة الانفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي تؤثر سلباً في معدلات التضخم؛ فكلما كان البلد أكثر انفتاحاً من حيث نسبة وارداته إلى الناتج المحلي، كان أقل عرضة للتوسع النقدي ، كما أن تدهور سعر الصرف، بسبب عجز في ميزان المدفوعات، فيؤدي إلى تضخم الأسعار المحلية، سواء عن طريق ارتفاع أسعار الواردات أو عن طريق زيادة التوقعات التضخمية.

الدراسة الثانية عشر: (Metin. K.. (1995)<sup>(١٥)</sup>:

بعنوان:

"The Analysis of Inflation: The Case of Turkey (1948-1988) Capital Market Board :

واستهدفت الدراسة الوقوف على معدلات التضخم في تركيا خلال الفترة (١٩٤٨-١٩٨٨) وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج الهامة من بينها:

أن العوامل المالية كعرض النقود تعد من أكثر العوامل تأثيراً على التضخم في تركيا ولكن ذلك فقط في المدى القصير.

أن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد بين تغير مستوى الأسعار وتغير سعر الصرف في تركيا، أي أن سعر صرف العملة لا يسبب التضخم، ولكن العكس صحيح.

أن هناك بعض التحولات الهيكلية التي أدت إلى إرتفاع مستوى التضخم في تركيا وأعزت الدراسة هذا الأمر إلى آثار المراحل الانتقالية التي مر بها الاقتصاد التركي.

الدراسة الثالثة عشر : ( Dhakal. D. and Kandil. M.. (1994)<sup>(١٦)</sup>:

بعنوان:

" Determinants of the Inflation Rate in The United States :A VAR Investigation":

وحاولت هذه الدراسة مناقشة العوامل المحددة للتضخم في الاقتصاد الأمريكي من خلال، عددا من العوامل الاقتصادية التي تتفاعل مع المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الأمريكي. وتبين من نتائج التحليل، أن التغير في كل من عرض النقود ومستويات الأجور والعجز في الميزانية العامة وأسعار الطاقة تعد العوامل الرئيسية المسؤولة عن التضخم في الاقتصاد الأمريكي. كما أشارت الدراسة أيضا إلى أن التغيرات في عرض النقود لها تأثير كبير وواضح على مستويات التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية.

## المحور الثاني

### تحليل تطور أهم المصادر الداخلية والخارجية للتضخم في مصر

وتتمثل أهم المصادر الداخلية للتضخم في مصر، في الآتي:

الانفاق العام "الحكومي" (الطلب الحكومي).

إجمالي الناتج المحلي.

الاستهلاك النهائي (الاستهلاك العائلي).

عرض النقود.

سعر الصرف.

الاستثمار المحلي "التكوين الرأسمالي"

الإدخار المحلي.

الانفاق العسكري.

الصادرات.

وعليه سيتم تناول هذا المبحث من النقاط التالية:

#### ١- تحليل تطور أهم المصادر الداخلية للتضخم في مصر:

ويتضح من تحليل بيانات الجدول (١)، ما يلي:

##### أ- معدل التضخم:

بلغ متوسط معدل التضخم خلال فترة الدراسة ١٠.٢% بحد أدنى ٢.٣% عام ٢٠٠١ ويحد أقصى ٢٩.٥% في عام ٢٠١٧، وتأثر معدل التضخم بالأحداث الاقتصادية العالمية والمحلية، كالتالي: ففي عام ١٩٩١ ارتفع معدل التضخم من ١٦.٨% في عام ١٩٩٠ الي ١٩.٧% في عام ١٩٩١ متأثراً بأحداث الغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠، وفي عام ٢٠٠٨: ارتفع معدل التضخم من ٩.٣% في عام ٢٠٠٧ الي ١٨.٣% في عام ٢٠٠٨ متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، وفي عام ٢٠١٧: ارتفع معدل التضخم من ١٣.٨% عام ٢٠١٦ الي ٢٩.٥% عام ٢٠١٧ متأثراً بتعويم سعر الصرف في عام ٢٠١٦. كما يلاحظ تراجع التضخم بصورة حادة من ١٣.٩% في عام ٢٠١٩ إلي ٥.٧% في عام ٢٠٢٠، مما يدل على تحسن الوضع الاقتصادي.

ب- تطور إجمالي الناتج المحلي (بعلاقة عكسية مع التضخم، لأن زيادته سيزيد العرض الكلي): بلغ متوسط إجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسة نحو ١٥٧.٢ مليار دولار بحد أدنى ٣٧.٤ مليار دولار عام ١٩٩١ وبحد أقصى ٣٦١.٩ مليار دولار عام ٢٠٢٠، وتأثر إجمالي الناتج المحلي بالأحداث الاقتصادية العالمية والمحلية فمثلاً في عام ١٩٩١: تراجع إجمالي الناتج المحلي من ٤٣ مليار دولار في عام ١٩٩٠ الي ٣٧.٤ مليار دولار عام ١٩٩١ متأثراً بالغزو العراقي للكويت، ورجوع العمالة المصرية في الخليج، وفي عام ٢٠١٧، تراجع إجمالي الناتج المحلي من ٣٣٢.٩ مليار دولار في عام ٢٠١٦ إلي ٢٣٥.٤ مليار دولار في عام ٢٠١٧ متأثراً بتعويم سعر الصرف عام ٢٠١٦.

كما يلاحظ ارتفاع إجمالي الناتج المحلي بصورة كبيرة من ٣٠٢.٤ مليار دولار في عام ٢٠١٩ إلي ٣٦١.٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، مما يدل على تحسن الوضع الاقتصادي.

ج- احتياطي النقد الأجنبي (بعلاقة عكسية مع التضخم، ومن ثم سيقوي قيمة العملة المحلية): بلغ متوسط احتياطي النقد الأجنبي والذهب خلال فترة الدراسة ٢١.٤ مليار دولار بحد أدنى ٣.٦ مليار دولار في عام ١٩٩٠ وبحد أقصى ٤٤.٦ مليار دولار في عام ٢٠١٩، وتأثر احتياطي النقد بالأحداث الاقتصادية العالمية والمحلية فمثلاً في عام ٢٠١١ تراجع الإحتياطي من ٣٧ مليار دولار في عام ٢٠١٠ إلي ١٨.٦ مليار دولار في عام ٢٠١١ بسبب أحداث ٢٠١١.

كما يلاحظ تراجع احتياطي النقد الأجنبي بصورة كبيرة من ٤٤.٦ مليار دولار في عام ٢٠١٩ إلي ٣٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، وقد يرجع ذلك إلي تمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتراجع الإعتماد على القروض الخارجية بسبب شروطها المجحفة.

د- الإنفاق الحكومي العام (بعلاقة طردية مع التضخم لأنه سيزيد من الطلب الكلي):

بلغ متوسط الإنفاق العام خلال فترة الدراسة ٤٩ مليار دولار بحد أدنى ١٣.٣ مليار دولار في عام ١٩٩٠ وبحد أقصى ١٠٨.٥ مليار دولار في عام ٢٠١٥، وتأثر الإنفاق العام بالأحداث الاقتصادية العالمية والاقليمية، فمثلاً في عام ٢٠١٧: تراجع الإنفاق العام من ٩٥ مليار دولار في عام ٢٠١٦ إلي ٦٢.٥ مليار دولار عام ٢٠١٧ متأثراً بتعويم سعر الصرف، ورفع الدعم الحكومي وفقاً لشروط قرض صندوق النقد الدولي.

كما يلاحظ أنه من المنطقي وفي ظل ارتفاع النفقات الاستثمارية الحكومية، قد أدى ذلك إلي زيادتها بصورة كبيرة من ٨٩.٦ مليار دولار في عام ٢٠١٩ إلي ١٠٠.١ مليار دولار عام ٢٠٢٠.

هـ- الاستثمار المحلي: (بعلاقة طردية/عكسية مع التضخم، طردية لو كان في استثمار انتاجي، وعكسية لو كان في استثمار ترفي):

بلغ متوسط الاستثمار المحلي خلال فترة الدراسة ٢٧.٤ مليار دولار بحد أدنى ٩.٨ مليار دولار عام ١٩٩٢ وبحد أقصى ٧٠.٨ مليار دولار عام ٢٠٢٠، وتأثر الاستثمار المحلي بالأحداث الاقتصادية العالمية والاقليمية، فمثلاً في عام ٢٠٠٩: تراجع الاستثمار المحلي من ٣٦.٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ الي ٣٥.٧ مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، ومن عام ٢٠١١: تراجع الاستثمار المحلي من ٤٢.١ مليار دولار في عام ٢٠١٠ الي ٣٩.٤ مليار دولار عام ٢٠١١ متأثراً بأحداث ٢٠١١، واستمر في التراجع الي ٣٤.٩ مليار دولار في عام ٢٠١٧.

كما يلاحظ ارتفاع الاستثمار المحلي بصورة كبيرة من ٥٧.١ مليار دولار في عام ٢٠١٩ إلي ٧٠.٨ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، مما يدل علي زيادة التكوين الرأسمالي الثابت في مصر.

ز- اجمالي الصادرات (بعلاقة طردية مع التضخم، لأنها ستزيد من الإيراد العام ثم الانفاق الحكومي بلغ متوسط اجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة ٢٩.٩ مليار دولار بحد أدنى ٨.٧ مليار دولار في عام ١٩٩٠ وبحد أقصى ٥٩.٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، وتأثر اجمالي الصادرات بالأحداث الاقتصادية العالمية والاقليمية والمحلية، فمثلاً في عام ٢٠٠٩: تراجع اجمالي الصادرات من ٥٣.٨ مليار دولار عام ٢٠٠٨ الي ٤٧.٢ مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية في عام ٢٠٠٨، وفي عام ٢٠١٦: تراجع اجمالي الصادرات من ٤٣.٩ مليار دولار عام ٢٠١٥ الي ٣٤.٤ مليار دولار عام ٢٠١٦ متأثرة بتعويم سعر الصرف والذي نتج عنه ارتفاع أسعار السلع المصرية.

كما يلاحظ ارتفاع حجم الصادرات من ٥٥.٥ مليار دولار في عام ٢٠١٩ إلي ٥٩.٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، مما يدل علي زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية في الخارج.

ح- اجمالي الادخار المحلي (بعلاقة عكسية مع التضخم لأنه يخفض الطلب):

بلغ متوسط الادخار المحلي خلال فترة الدراسة ١٥.٩ مليار دولار بحد أدنى ٤.٢ مليار دولار في عام ٢٠١٧ وبحد أقصى ٣٣.٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، وتأثر الادخار المحلي بالأحداث الاقتصادية العالمية والمحلية، فمثلاً في عام ١٩٩١: تراجع الادخار المحلي من ٧.٢ مليار دولار عام ١٩٩٠ الي ٥.٩ مليار دولار عام ١٩٩١ متأثراً بغزو العراق للكويت، كما تم تراجع من من ٣١.٢ مليار دولار عام ٢٠١٠ الي ٣٠.٦ مليار دولار عام ٢٠١١ متأثراً بأحداث ٢٠١١، كما

تراجع من ١٨.٣ مليار دولار عام ٢٠١٦ إلى ٤.٢ مليار دولار عام ٢٠١٧ متأثراً بتعويم سعر الصرف عام ٢٠١٦.

كما يلاحظ ارتفاع الإذخار المحلي بصورة كبيرة من ٢٨.٤ مليار دولار في عام ٢٠١٩ إلى ٣٣.٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، مما يدل على تحسن الوضع الاقتصادي، وكذلك ينعكس بالإيجاب على الحد من الاقتراض الخارجي، والمساهمة في زيادة الاستثمارات.

**ي- الاستهلاك النهائي (بعلاقة طردية مع التضخم، لأن زيادته سيزيد من الطلب الكلي):**

بلغ متوسط الاستهلاك النهائي في المملكة خلال فترة الدراسة ١٤١.٧ مليار دولار، وبحد أدنى ٣١.٥ مليار دولار عام ١٩٩١ وبحد أقصى ٣٢٩.٨ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، وتأثر الاستهلاك النهائي بالأحداث الاقتصادية العالمية والإقليمية، كالاتى: ففي عام ٢٠١٧: تراجع الإنفاق العام من ٢١٤.٧ مليار دولار في عام ٢٠١٦ إلى ٢٣١.٢ مليار دولار في عام ٢٠١٧ متأثراً بتعويم سعر الصرف في عام ٢٠١٦.

كما يلاحظ ارتفاع الاستهلاكي النهائي بصورة كبيرة من ٢٨٦.٥ مليار دولار في عام ٢٠١٩ إلى ٣٢٩.٨ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، وهذا يعتبر منطقياً في ظل الزيادة السكانية الكبيرة في مصر، وزيادة الإنفاق الحكومي، بسبب زيادة تدخل الدولة في الاقتصاد من بعد أحداث ٢٠١١.

**ط- عرض النقود (بعلاقة طردية مع التضخم، لأن زيادته سيزيد من الطلب الكلي):**

بلغ متوسط عرض النقود خلال فترة الدراسة ١٣٠.٨ مليار دولار بحد أدنى ٣٢.٧ مليار دولار في عام ١٩٩١ وبحد أقصى ٣٢٦.٧ مليار دولار في عام ٢٠١٦، وتأثر عرض النقود بالأحداث الاقتصادية العالمية والمحلية، كالاتى: ففي عام ٢٠١٧: تراجع عرض النقود من ٣٢٦.٧ مليار دولار عام ٢٠١٦ إلى ٢١٧.٣ مليار دولار في عام ٢٠١٧ متأثراً بتعويم سعر الصرف عام ٢٠١٦.

كما يلاحظ ارتفاع المعروض النقدي بصورة كبيرة من ٢٤٤.٧ مليار دولار في عام ٢٠١٩ إلى ٣١١.٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، ويرجع ذلك إلى زيادة الناتج المحلي من ٣٠٢.٤ مليار دولار في عام ٢٠١٩ إلى ٣٦١.٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٠.

**ي- الانفاق العسكري: (بعلاقة طردية مع التضخم، لأن زيادته سيزيد من الطلب الكلي):**

بلغ متوسط حجم الانفاق العسكري ٣.١٢ مليار دولار خلال فترة الدراسة، وبحد أدنى ١.٣ مليار دولار عام ١٩٩٢، وبحد أقصى ٥.٧ مليار دولار في عام ٢٠١٥.

يلاحظ ارتفاع الإنفاق العسكري من ٣.٦ مليار دولار في عام ٢٠١٩ إلى ٤.٣ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، ويرجع ذلك إلى زيادة التهديدات الخارجية لمصر، وخاصة من بعض دول الجوار.

#### ك- سعر الصرف:

بلغ متوسط سعر الصرف ٦.٥ جنيه للدولار، وبحد أدنى ١.٦ عام ١٩٩٠، وبحد أقصى ١٧.٨ جنيه للدولار عام ٢٠١٧، وقد تأثر سعر الصرف بالأحداث الاقتصادية العالمية والمحلية، كالاتي: ففي عام ٢٠١٧ ارتفع سعر الصرف من ١٠ جنيه للدولار عام ٢٠١٦ إلى ١٧.٨ جنيه للدولار متأثراً بتعويم سعر الصرف في عام ٢٠١٦.

من الملاحظ تراجع سعر الصرف من ١٦.٨ جنيه للدولار في عام ٢٠١٩ إلى ١٥.٨ جنيه للدولار في عام ٢٠٢٠، مما يدل على تحسن الوضع الاقتصادي في مصر.

#### ٢- تحليل تطور أهم المصادر الخارجية للتضخم في مصر:

وتعد الأسعار أهم المؤشرات التي يمكن الرجوع إليها في متابعة وتحليل المتغيرات الاقتصادية لدى متخذي القرارات الاقتصادية والسياسية على حد سواء، باعتبار أن عدم استقرارها يعطي مؤشراً سلبياً عن حالة الاقتصاد القومي للدولة، فضلا عن كون متابعة حركتها وتشخيص حالات عدم الاستقرار والاحتكار يبعد الاقتصاد القومي عن التعرض للأزمات الاقتصادية التي قد تلحق الضرر بالاقتصاد وبالنواحي الاجتماعية والسياسية عموماً<sup>(١٧)</sup>.

وتتمثل أهم المصادر الخارجية للتضخم في مصر، في الآتي:

- الواردات.
- صافي الميزان التجاري.
- تقلبات أسعار النفط.
- الإيرادات النفطية.
- الإيرادات السياحية.
- الاستثمار الأجنبي المباشر .

درجة الانفتاح الاقتصادي = [(الصادرات+الواردات) ÷ إجمالي الناتج المحلي] X ١٠٠

وبين الجدول (٢) تطور أهم المصادر الخارجية للتضخم في مصر:

وينتضح من تحليل بيانات الجدول (٢) ، ما يلي:

(١) الاستثمار الأجنبي المباشر (بعلاقة طردية/عكسية مع التضخم، طردية لو كان في استثمار انتاجي، وعكسية لو كان في استثمار ترفي):

بلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة ٣.٧ مليار دولار بحد أدنى -٠.٥ مليار دولار عام ٢٠١١ وبحد أقصى نحو ١١.٦ مليار دولار عام ٢٠٠٧، وتأثر الاستثمار الأجنبي

المباشر بالأحداث الاقتصادية العالمية والاقليمية والمحلية، فمثلاً: في عام ١٩٩١: تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر من ٠.٧ مليار دولار عام ١٩٩٠ الي ٠.٣ مليار دولار عام ١٩٩١ متأثراً بأحداث الغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠، في عام ٢٠٠٩: تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر من ٩.٥ مليار دولار عام ٢٠٠٨ الي ٦.٧ مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، وفي عام ٢٠١١: تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر من ٦.٤ مليار دولار عام ٢٠١٠ الي ٠.٥ مليار دولار عام ٢٠١١ متأثراً بأحداث ٢٠١١.

ويلاحظ تراجع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر من ٨.٦١ مليار دولار في عام ٢٠١٩ إلي ٥.٥٣ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، ويرجع ذلك إلي زيادة تدخل الدولة في تنفيذ برامج التنمية في الأونة الأخيرة، مما شكل عنصر مزاحمة للمستثمرين الأجانب والمحليين.

(٢) اجمالي الواردات السلعية والخدمية (بعلاقة طردية مع التضخم، لأنها ستزيد من العجز التجاري، وكذلك ستؤدي إلي نقل التضخم من الدول الأخرى):

بلغ متوسط اجمالي الواردات خلال فترة الدراسة ٤١.٢ مليار دولار بحد أدنى ١٢.٩ مليار دولار في عام ١٩٩٢ وبحد أقصى ٨٩.٩ مليار دولار عام ٢٠٢٠، وتأثر اجمالي الواردات بالأحداث الاقتصادية العالمية والاقليمية والمحلية، فمثلاً: في عام ٢٠٠٩: تراجع اجمالي الواردات من ٦٢.٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ الي ٥٩.٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، في عام ٢٠١٦: تراجع اجمالي الواردات من ٧٢.١ مليار دولار في عام ٢٠١٥ الي ٦٦.٣ مليار دولار في عام ٢٠١٦ متأثراً بتعويم سعر الصرف في عام ٢٠١٦.

ويلاحظ ارتفاع حجم الواردات من ٨١.٨ مليار دولار في عام ٢٠١٩ إلي ٨٩.٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، وهذا منطقي في كل الدول النامية، لأنها تعتمد تستورد معظم السلع الوسيطة والرأسمالية من الخارج، وحتى أنها تستور أكثر من نصف احتياجاتها الغذائية من الخارج.

(٣) اجمالي الصادرات (بعلاقة طردية مع التضخم، لأنها ستزيد من الإيراد العام ثم الانفاق الحكومي):

بلغ متوسط اجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة ٢٩.٩ مليار دولار بحد أدنى ٨.٧ مليار دولار في عام ١٩٩٠ وبحد أقصى ٥٩.٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، وتأثر اجمالي الصادرات بالأحداث الاقتصادية العالمية والاقليمية والمحلية، فمثلاً في عام ٢٠٠٩: تراجع اجمالي الصادرات من ٥٣.٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ الي ٤٧.٢ مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في



عام ٢٠٠٨، وتراجع إجمالي الصادرات من ٤٣.٩ مليار دولار في عام ٢٠١٥ الي ٣٤.٤ مليار دولار في عام ٢٠١٦ متأثراً بتعويم سعر الصرف في عام ٢٠١٦.

كما يلاحظ ارتفاع حجم الصادرات من ٥٥.٥ مليار دولار في عام ٢٠١٩ إلي ٥٩.٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، مما يدل علي زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية في الخارج.

**(٤) صافي الميزان التجاري (العجز بعلاقة طردية مع التضخم لأنه يعني زيادة الواردات عن الصادرات والعكس):**

حقق صافي الميزان التجاري عجزاً خلال فترة الدراسة بلغ متوسطه (-١١.٤) مليار دولار بحد أدنى عجزاً (-٣١.٨) مليار دولار عام ٢٠١٧، ويحد أقصى عجزاً (-١.١) مليار دولار عام ١٩٩٢، وعام ٢٠٠٤، وتأثر صافي الميزان التجاري بالأحداث الاقتصادية العالمية والاقليمية والمحلية، فمثلاً في عام ٢٠٠٨: ارتفع العجز من (-٩.١) مليار دولار في عام ٢٠٠٨ الي (-١٢.٥) مليار دولار في عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، وقد ارتفع العجز بصورة كبيرة في عام ٢٠١٢، فارتفع من (-٩.٧) مليار دولار عام ٢٠١١ إلي (-٢٢.١) مليار دولار عام ٢٠١٢ متأثراً بأحداث ٢٠١١.

ويلاحظ تزايد العجز في الميزان لتجاري من (-٢٦.٣) مليار دولار في عام ٢٠١٩ إلي (-٣٠) مليار دولار في عام ٢٠٢٠، ويرجع ذلك إلي زيادة الواردات بمعدل أكبر من معدل زيادة الصادرات، وهذا منطقي في معظم الدول النامية ومنها مصر.

**(٥) درجة الإنفتاح الاقتصادي (بعلاقة طردية مع التضخم لأنه سيؤدي الي سرعة إنتقال التضخم عبر الواردات):**

بلغ متوسط معدل الإنفتاح ٤٨.٤%، وبلغ حده الأدنى ٣٠.٢% في عام ٢٠١٦، وحده الأقصى ٧١.٧% في عام ٢٠٠٨.

ويلاحظ أن متوسط معدل الإنفتاح بدأ بنسبة ٥٢.٨% في عام ١٩٩٠ ثم أخذ في الإرتفاع حتي وصل أقصاه ٧١.٧% عام ٢٠٠٨، ثم أخذ في التراجع إلي أن إلي ٤١.٤% عام ٢٠٢٠.

وتراجع معدل الإنفتاح الاقتصادي من ٤٥.٤% في عام ٢٠١٩ إلي ٤١.٤% في عام ٢٠٢٠، وقد يرجع ذلك إلي محاولة الحكومة الحد من الواردات لتقليل العجز في الميزان التجاري من سنة لأخري، وذلك من خلال الاقتصار علي استيراد السلع الضرورية والحد من استيراد السلع الكمالية.

(٦) إيرادات النفط والغاز (بعلاقة طردية مع التضخم، لأنها ستزيد من الإيراد العام ثم الإنفاق الحكومي):

بلغ متوسطه ١٠.٦ مليار دولار، ويحد أدنى ٣ مليار عام ١٩٩٨، ويحد أقصى ٢٣.٤ مليار دولار في عام ٢٠١٢، وتأثر إيراد القطاع النفطي بالأحداث الاقتصادية العالمية والاقليمية فمثلاً: في عام ٢٠٠٩: تراجع الإيراد النفطي من ٢٠.٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ الي ١١.٦ مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

ارتفعت الإيرادات النفطية من ١٦ مليار دولار في عام ٢٠١٩ إلي ١٨.٨ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، ويرجع ذلك إلي الاستثمار في الإكتشافات النفطية وحقول الغاز، مما أدي علي إكتشاف المزيد من حقول النفط والغاز، وخاصة في السنوات الأخيرة، والذي بدوره زاد من الإيرادات النفطية.

(٧) الإيرادات السياحية (بعلاقة طردية مع التضخم، لأن زيادتها سيزيد من الإيراد العام ومن ثم سيزيد الإنفاق الحكومي، بالإضافة إلي زيادة الطلب الاستهلاكي):

بلغ متوسط الإيرادات السياحية ٦.٧ مليار دولار خلال فترة الدراسة، وبلغت الحد الأدنى ١.٧ مليار دولار في عام ١٩٩٠، وبلغت الحد الأقصى ١٣.٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، وقد تزايدت الإيرادات السياحية من سنة لأخري، فقد بلغت ١.٧ مليار دولار في عام ١٩٩٠، ثم استمرت في الزيادة الي أن وصلت ١٣.٦ مليار دولار في عام ٢٠١٠، ثم تراجعت إلي ٩.٣ مليار دولار في عام ٢٠١١ بسبب أحداث هذا العام.

ارتفعت الإيرادات السياحية من ١٣ مليار دولار في عام ٢٠١٩ إلي ١٣.٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، مما يؤكد علي تحسن الوضع الأمني والسياسي في مصر.

### المحور الثالث

#### تحليل علاقة نموذج الفجوتين بالتضخم في مصر

تعتبر مصر مثل باقي معظم الدول النامية، فهي تعاني من زيادة الواردات عن الصادرات، وعجز المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات المطلوبة، ويمثل ذلك مشكلات اقتصادية لها، ومن أهمها مشكلة التضخم والتي سيتم تناولها، في النقاط التالية:

- المفهوم النظري لنموذج الفجوتين في الفكر الاقتصادي.
  - تحليل تطور الفجوة الداخلية (الاستثمار المحلي والإدخار المحلي) في مصر.
  - تحليل الفجوة الخارجية (الواردات والصادرات) في مصر.
  - تحليل تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالفجوتين في مصر.
- ١- المفهوم النظري لنموذج الفجوتين في الفكر الاقتصادي<sup>(١٨)</sup>:

يعتبر تحقيق التوازن الاقتصادي هو الهدف الاقتصادي الأسمى، وطبقاً للفكر الكلاسيكي فإن التوازن يتحقق تلقائياً ودائماً، ولكن عندما جاء كينز ذكر غير ذلك بأن التوازن لا يتحقق إلا في حالات نادرة، ومن الطبيعي أن كل اقتصادات الدول، هي اقتصادات مفتوحة أي تتعامل مع العالم الخارجي تصديراً واستيراداً، وكذلك تقوم بجذب الاستثمارات الأجنبية إذا كانت المدخرات المحلية لا تفي بتمويل الاستثمار المحلي، ومن المحتمل أيضاً أن تقوم بالاستثمار في الدول الأجنبية الأخرى. نموذج الفجوتي<sup>(18)</sup>.

يعتبر شرط توازن الدخل في النموذج الاقتصادي هو تعادل العرض والطلب الكليين. وفي نموذج الاقتصاد المفتوح فإن هذا الشرط يعني أن:

$$Y = C + I + X - M$$

ويافتراض غياب الاقتصاد العام (النشاط الاقتصادي للحكومة). فإن العرض الكلي (أو الدخل القومي) يتوزع فقط بين الاستهلاك والإدخار بالقطاع العائلي. أي أن:

$$Y = C + S$$

$$I - S = M - X$$

ويمكن استنتاج أن:

وتؤكد الصيغة السابقة عدة نتائج، وأهمها:

أولاً: تترجم ما يعرف في الأدب الاقتصادي بنموذج الفجوتين. وحيث تظهر في جانبها الأيمن الفجوة الداخلية. وتعرف بفجوة الموارد المحلية. كما تظهر في جانبها الأيسر الفجوة الخارجية. وتعرف بفجوة التجارة الخارجية. وتمثل عجز الميزان التجاري للدولة.

ثانياً: تقرر أن توازن الدخل في المجتمع الاقتصادي يقتضى دائماً حجم الفجوتين. إما إيجابياً أو سالباً. وهذا يعني أحدى حالين في التطبيق العملي:

تتمثل الحال الأولى: فيما لو عجز المجتمع عن توليد المدخرات الكافية لتمويل استثماراته المخططة. وحيث تكون الفجوة الداخلية (I-S) موجبة. وهنا يقتضى التوازن العام أن تكون الفجوة الداخلية (M-X) موجبة أيضا. وبنفس القيمة. وهذا يعنى تحقيق عجز فى العمليات الخارجية بنفس القيمة. أى حدوث إنسياب صافى رأس المال الأجنبى إلى الاقتصاد القومى. وبالقدر الكافى لتعويض قصور المدخرات المحلية عن مواكبة الاستثمارات المخططة. وما لم يحدث ذلك فلا بد أن ينخفض الدخل المحقق عن مستواه المخطط.

وهذه الحالة الأولى تتأكد عملياً فى محيط الدول النامية أو الفقيرة، حيث ينخفض الميل للادخار بسبب انخفاض مستوى الدخل الفردى من جهة. بينما تتزايد أحجام الاستثمارات المخططة لمواجهة مشاكل الفقر والبطالة والتخلف بهدف اللحاق بركب الدول المتقدمة. من جهة أخرى.

وتتمثل الحال الثانية: فيما لو فاقت مقدرة المجتمع الادخارية طاقته على امتصاص أو استيعاب الاستثمارات الجديدة. وحيث تكون الفجوة الداخلية سالبة بزيادة الادخار عن الاستثمار. وما لم يستطيع المجتمع هنا تصدير فائض من مدخراته بالكامل إلى الخارج فلا بد أن يقبل انخفاض مستوى دخلة وهذه هى ظاهرة "الفقر فى محيط الغنى" التى أشار إليها "كينز" فى نظريته. ومفادها أن الجماعة تفتقر لأنها غنية.

وهذه الحالة الثانية تظهر عملا فى نطاق الدول الغنية أو المتقدمة. وحيث يرتفع الميل للادخار بسبب ارتفاع مستوى الدخل الفردى من جهة. بينما تتأكل المقدرة الاستيعابية للاقتصاد فتعجز عن امتصاص الاستثمارات الجديدة. بسبب نقص الطلب الفعال حال إمتلاك هذه الدول لجهاز إنتاجى ضخم ذى طاقة إنتاجية فائقة.

وهذا الواقع يبلور حقيقة أساسية ينبغى التأكيد عليها هنا. ألا وهى أن حركات انسياب رؤوس الأموال الدولية من جانب الدول المتقدمة (الغنية والدائنة) نحو الدول النامية (الفقيرة والمدينة) ليست إحسانا صافيا أو هبة بحتة من جانب الغنى للفقير؛ ذلك إنها تحقق صالح الطرفين فى نفس الوقت: تمكن الغنى من الاحتفاظ بغناه. وتساعد الفقير على تحسين مستوى معيشتة، وذلك إذا ما اتسمت شروط تقديم القروض المالية وفوائدها بالعدالة. وأحسن استخدام حصيلتها فى محيط البلدان النامية.

ولما كانت الحالة الراهنة للعلاقات الدولية تشهد سوء وضع الدول النامية. بسبب ما تعانيه من عجز خارجى. فإنه سوف يتم حصر النقاش لنموذج الفجوتين فى حدود الفجوات الموجبة.

إن تعادل الفجوتين (الداخلية والخارجية) يعد أحد مبادئ المحاسبة القومية National Accounting. ومن المعلوم أن نظم الحسابات القومية تعنى بتسجيل الكميات الاقتصادية القومية المحققة فعلا خلال فترة ماضية Ex-Post. ومن هنا فإن تعادل فجوة الموارد المحلية مع فجوة التجارة الخارجية لا يعنى سوى معنى بسيط للغاية. مؤداه أن الاستثمارات التى نفذها الاقتصاد

القومي. خلال فترة معينة ماضية. بشكل يزيد عما أمكن تدبيره من المدخرات المحلية. قد تمت مواجهتها عن طريق التوسع في الوردات الذي تم تمويله بانسياب صافي لرأس المال الأجنبي إلى الاقتصاد القومي، وهذا يجلب معه التضخم.

لكن يجب التنبيه إلى أنه ليس حتماً أن يتم التعادل بين هاتين الفجوتين منظوراً إليهما من حيث القيم المخططة لكل منهما في فترة مقبلة Ex-Ante. وبعبارة أخرى. ليس هناك ما يضمن في أية فترة مقبلة. أن يكون الفارق بين الاستثمار المخطط والادخار المتوقع معادلاً للفارق بين الوردات المخططة والصادرات المتوقعة. وتفسير ذلك أمر في غاية البساطة؛ ذلك أن قرارات الادخار والاستثمارات والاستيراد لا تصدر عن نفس الأفراد أو الهيئات. ولا عن نفس الدوافع والمحرك. ومن هنا فإن تحقيق التنسيق بين هذه القرارات يعد أمراً عسيراً. كما أن حسيلة الصادرات تتحدد في ضوء عوامل غير يقينية تتعلق بظروف السوق العالمية.

والمهم هو تحليل الآلية التي تكفل تحقيق التعادل بين الفجوتين. وتكون محصلة هذه الآلية: أ- انخفاض مستوى الدخل حال كون القيمة المخططة لفجوة التجارة الخارجية أكبر من نظيرتها لفجوة الموارد المحلية. حيث يؤدي انخفاض مستوى الدخل إلى اتساع الفجوة الصغرى (فجوة الموارد المحلية بسبب انخفاض الادخار المحقق. بينما تنكمش الفجوة الكبرى (فجوة التجارة الخارجية) بسبب نقص الوردات الفعلية. وهكذا حتى تتساوى قيمة الفجوتين.

ب- ارتفاع مستوى الدخل حال كون القيمة المخططة لفجوة التجارة الخارجية أصغر من نظيرتها لفجوة الموارد المحلية. فيؤدي ارتفاع مستوى الدخل إلى اتساع الفجوة الصغرى (فجوة التجارة الخارجية) بسبب زيادة الوردات الفعلية عن مستواها المخطط. بينما تنكمش الفجوة الكبرى (فجوة الموارد المحلية) بسبب زيادة المدخرات الفعلية عن مستواها المخطط. وهكذا حتى تتساوى قيمة الفجوتين.

## ٢- تحليل تطور الفجوة الداخلية (الاستثمار المحلي والإدخار المحلي) في مصر:

توجد مجموعة من المتغيرات تؤثر على النمو الاقتصادي لأي دولة، يتمثل أهمها في الاستثمار بشقيه، والادخار المحلي، والصادرات، والوردات،..... إلخ، وهذا ما يبيئه الجدول (٣):

ويتضح من جدول (٣)، ما يلي:

### أ- إجمالي الادخار المحلي:

بلغ متوسط الادخار المحلي خلال الفترة ١٥.٩ مليار دولار بحد أدنى ٤.٢ مليار دولار في عام ٢٠١٧ ويحد أقصى ٣٣.٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٠.

كما يلاحظ ارتفاع الإذخار المحلي بصورة كبيرة من ٢٨.٤ مليار دولار في عام ٢٠١٩ إلى ٣٣.٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، مما يدل على تحسن الوضع الاقتصادي، وكذلك ينعكس بالإيجاب على الحد من الاقتراض الخارجي، والمساهمة في زيادة الاستثمارات.

#### ب- نسبة الإذخار المحلي الي اجمالي الناتج المحلي:

بلغ متوسط نسبة الإذخار المحلي لاجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ١٢.٢% بحد أدنى ١.٨% في عام ٢٠١٧ بعد تعويم سعر الصرف مباشرة، وبحد أقصى ١٧.١% في عام ٢٠٠٦. وتأثرت نسبة الإذخار المحلي الي اجمالي الناتج المحلي بالأحداث الاقتصادية العالمية والاقليمية، كالآتى: ففي عام ١٩٩١: تراجعت نسبة الإذخار المحلي الي اجمالي الناتج المحلي من ١٦.٧% عام ١٩٩٠ الي ١٥.٨% في عام ١٩٩١ متأثراً بالغزو العراقي للكويت، تراجعت نسبة الإذخار المحلي الي اجمالي الناتج المحلي من ١٦.٨% عام ٢٠٨٨ الي ١٢.٦% عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٩، تراجعت نسبة الإذخار المحلي الي اجمالي الناتج المحلي من ٥.٥% عام ٢٠١٦ إلى ١.٨% في عام ٢٠١٧ متأثراً بتعويم سعر الصرف. تراجعت نسبة الإذخار المحلي إلي إجمالي الناتج المحلي قليلاً من ٩.٤% في عام ٢٠١٩ إلى ٩.٣% في عام ٢٠٢٠.

#### ج- الاستثمار المحلي:

بلغ متوسط الاستثمار المحلي خلال الفترة نحو ٢٧.٤ مليار دولار بحد أدنى ٩.٨ مليار دولار عام ١٩٩٣ وبحد أقصى ٧٠.٨ مليار دولار في عام ٢٠١٦. كما يلاحظ ارتفاع الاستثمار المحلي بصورة كبيرة من ٥٧.١ مليار دولار في عام ٢٠١٩ إلى ٧٠.٨ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، مما يدل على زيادة التكوين الرأسمالي الثابت في مصر.

#### د- الفجوة الداخلية (الفرق بين الإذخار المحلي والاستثمار المحلي):

بلغ متوسط الفجوة الداخلية خلال الفترة (-١١.٥) مليار دولار بحد أدنى (-٣٧.١) مليار دولار عام ٢٠٢٠ بعد تحرير سعر الصرف عام ٢٠١٦، وبحد أقصى (-٠.٦) مليار دولار عام ٢٠٠٤. وتأثرت الفجوة الداخلية بالأحداث الاقتصادية العالمية والاقليمية، كالآتى: ففي عام ٢٠٠٨: ارتفعت الفجوة الداخلية من (-٦) مليار دولار عام ٢٠٠٧ إلى (-٩) مليار دولار في عام ٢٠٠٨ متأثراً بالأزمة المالية العالمية. وفي عام ٢٠١٦: ارتفعت الفجوة الداخلية من (-٢٦.١) مليار دولار عام ٢٠١٥ إلى (-٢٩.٩) مليار دولار في عام ٢٠١٦ متأثراً بتعويم سعر الصرف.

كما يلاحظ تزايد الفجوة الداخلية من (-٢٨.٧) مليار دولار في عام ٢٠١٩ إلي (-٣٧.١) مليار دولار، ويؤكد ذلك تراجع نسبة الإيداع المحلي إلي الناتج المحلي من ٩.٤% في عام ٢٠١٩ إلي ٩.٣% في عام ٢٠٢٠.

### ٣- تحليل الفجوة الخارجية (الفرق بين الواردات والصادرات) في مصر:

ويتضح من تحليل الجدول (٤) تطور هذه الفجوة:

اجمالي الواردات السلعية والخدمية (وجود علاقة طردية مع التضخم، لأنها ستزيد من العجز التجاري، وكذلك ستؤدي إلي نقل التضخم من الدول الأخرى):

بلغ متوسط اجمالي الواردات خلال فترة الدراسة ٤١.٢ مليار دولار بحد أدنى ١٢.٩ مليار دولار في عام ١٩٩٢ ويحد أقصى ٨٩.٩ مليار دولار عام ٢٠٢٠، وتأثر اجمالي الواردات بالأحداث الاقتصادية العالمية والاقليمية والمحلية، فمثلاً: في عام ٢٠٠٩: تراجع اجمالي الواردات من ٦٢.٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ الي ٥٩.٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، في عام ٢٠١٦: تراجع اجمالي الواردات من ٧٢.١ مليار دولار في عام ٢٠١٥ الي ٦٦.٣ مليار دولار في عام ٢٠١٦ متأثراً بتعويم سعر الصرف في عام ٢٠١٦.

ويلاحظ ارتفاع حجم الواردات من ٨١.٨ مليار دولار في عام ٢٠١٩ إلي ٨٩.٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، وهذا منطقي في كل الدول النامية، لأنها تعتمد تستورد معظم السلع الوسيطة والرأسمالية من الخارج، وحتى أنها تستور أكثر من نصف احتياجاتها الغذائية من الخارج.

اجمالي الصادرات (بعلاقة طردية مع التضخم، لأنها ستزيد من الايراد العام ثم الانفاق الحكومي) بلغ متوسط الصادرات خلال فترة الدراسة ٢٩.٩ مليار دولار بحد أدنى ٨.٧ مليار دولار في عام ١٩٩٠ ويحد أقصى ٥٩.٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، وتأثر اجمالي الصادرات بالأحداث الاقتصادية العالمية والاقليمية والمحلية، فمثلاً في عام ٢٠٠٩: تراجع اجمالي الصادرات من ٥٣.٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ الي ٤٧.٢ مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، وتراجع اجمالي الصادرات من ٤٣.٩ مليار دولار في عام ٢٠١٥ الي ٣٤.٤ مليار دولار في عام ٢٠١٦ متأثراً بتعويم سعر الصرف في عام ٢٠١٦.

كما يلاحظ ارتفاع حجم الصادرات من ٥٥.٥ مليار دولار في عام ٢٠١٩ إلي ٥٩.٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، مما يدل علي زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية في الخارج. صافي الميزان التجاري (العجز بعلاقة طردية مع التضخم لأنه يعني زيادة الواردات عن الصادرات والعكس):

حقق صافي الميزان التجاري عجزاً خلال فترة الدراسة بلغ متوسطه (-١١.٤) مليار دولار بحد أدنى عجزاً (-٣١.٨) مليار دولار عام ٢٠١٧، ويحد أقصى عجزاً (-١.١) مليار دولار عام ١٩٩٢،

وعام ٢٠٠٤، وتأثر صافي الميزان التجاري بالأحداث الاقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية، فمثلاً في عام ٢٠٠٨: ارتفع العجز من (-٩.١) مليار دولار في عام ٢٠٠٨ الي (-١٢.٥) مليار دولار في عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، وقد ارتفع العجز بصورة كبيرة في عام ٢٠١٢، فارتفع من (-٩.٧) مليار دولار عام ٢٠١١ إلي (-٢٢.١) مليار دولار عام ٢٠١٢ متأثراً بأحداث ٢٠١١.

ويلاحظ تزايد العجز في الميزان لتجاري من (-٢٦.٣) مليار دولار في عام ٢٠١٩ إلي (-٣٠) مليار دولار في عام ٢٠٢٠، ويرجع ذلك إلي زيادة الواردات بمعدل أكبر من معدل زيادة الصادرات، وهذا منطقي في معظم الدول النامية ومنها مصر.

#### ٤- تحليل تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالفجوتين في مصر:

يتضح من جدول (٥) تقارب الفرق الموجود بين الفجوتين وبين الاستثمار الأجنبي المباشر:

أ- بلغ متوسط الفرق الموجود بين الفجوتين نحو (-٠.١) مليار دولار، وبلغ حده الأدنى نحو (-٧.١) مليار دولار في عام ٢٠٢٠، وبلغ حده الأعلى ٣.٨ مليار دولار في عام ٢٠١٢.

ويلاحظ تزايد الفرق بين الفجوة الداخلية والخارجية من (-٢.٤) مليار دولار في عام ٢٠١٩ إلي (-٧.١) مليار دولار في عام ٢٠٢٠، ويرجع ذلك إلي زيادة الواردات بمعدل أكبر من معدل زيادة الصادرات، حيث ارتفعت الواردات من ٨١.٨ مليار دولار في عام ٢٠١٨ إلي ٨٩.٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ أي بزيادة ٨.١ مليار دولار، في حين ارتفعت الصادرات من ٥٥.٥ مليار دولار في عام ٢٠١٩ إلي ٥٩.٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ أي بزيادة ٤.٤ مليار دولار، مما أدي إلي زيادة الفجوة الخارجية، وفي نفس الوقت تراجع نسبة الإدخار المحلي إلي إجمالي الناتج المحلي ٩.٤% في عام ٢٠١٩ إلي ٩.٣% في عام ٢٠٢٠، وقد انعكس ذلك في تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية من ٨.٦١ مليار دولار في عام ٢٠١٩ إلي ٥.٥٣ مليار دولار في عام ٢٠٢٠.

ب- بلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة نحو ٣.٧ مليار دولار بحد أدنى (-٠.٥) مليار دولار عام ٢٠١١ وبعده أقصى ١١.٦ مليار دولار عام ٢٠٠٧.

كما يلاحظ تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية من ٨.٦١ مليار دولار في عام ٢٠١٩ إلي ٥.٥٣ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، ويرجع ذلك إلي زيادة تدخل الدولة في تنفيذ برامج التنمية في الأونة الأخيرة، مما شكل عنصر مزاحمة للمستثمرين الأجانب والمحليين.



## المحور الرابع

## قياس العلاقة بين المصادر الداخلية والخارجية للتضخم والنمو الاقتصادي في مصر

في إطار قياس العلاقة التبادلية بين المصادر الداخلية والخارجية للتضخم والنمو الاقتصادي في مصر وتطبيق اختبار جرانجر لتحديد اتجاه العلاقة السببية ما بين المتغيرات محل الدراسة خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٢٠) ، باستخدام النموذج التالي :

$$INF = \{ a1EN1+ a2EN2+ a3EN3 \} + \{ b1EX1+ b2EX2+ b3EX3+ b4EX4 + b5EX5 \}$$

$$GDP = \{ c1EN1+ c2EN2+ c3EN3 \} + \{ d1EX1+ d2EX2+ d3EX3+ d4EX4 + 5EX5 \}$$

حيث أن :

المتغير التابع:

GDP : الناتج المحلي الاجمالي .

INF: التضخم .

المتغيرات المستقلة :

المصادر الداخلية :

EN1 : الانفاق الحكومي .

EN2 : المعروض النقدي .

EN3 : فجوة الادخار (الادخار المحلي - الاستثمار المحلي).

المصادر الخارجية:

EX1 : درجة الانفتاح الاقتصادي .

EX2 : عجز الميزان التجاري .

EX3 : الايرادات النفطية .

EX4 : الاستثمار الاجنبي المباشر .

EX5 : سعر الصرف .

a.b.c.d : معاملات الانحدار .

فحص سكون السلاسل الزمنية باستخدام إختبار (Augmented Dickey Fuller-ADF):

لإستخدام نماذج إنحدار السلاسل الزمنية المختلفة ينبغي أن تكون هذه السلاسل ساكنة. وذلك من أجل تجنب الانحدار الزائف ، والتحقق من سكون هذه السلاسل وتحديد درجة تكامل كل سلسلة في النموذج. يتم استخدام إختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) و ومن أهم وأشهر الطرق التي تستخدم لإختبارات السكون. إختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) الأكثر إستخداماً في البحوث التطبيقية للكشف عن السكون. ويمكن توضيحه من خلال المعادلة التالية:

$$\Delta Y_t = B_1 + \delta Y_{t-1} + U_t \quad (1)$$

وحيث يشير  $\Delta$  إلى الفرق الأول للسلسلة الزمنية ( $Y_t$ ). ويتم إختبار فرض العدم بأن المعلمة

$H_0: \delta = 0$  أى يوجد جذر الوحدة (السلسلة غير ساكنة) (Non-stationary). فى المقابل نجد

الفرض البديل  $H_1: \delta < 0$  أن السلسلة ساكنة (Stationary) ويُلخص جدول (٦) نتائج إختبار جذر الوحدة باستخدام إختبار (ADF)، وفي ضوء هذا الجدول السابق لنتائج إختبار استقرار السلاسل الزمنية محل الدراسة، عند مقارنة القيم المطلقة لـ (t) المحسوبة بالقيم الحرجة عند مستوى معنوية ٥% و ١%، يتضح أن البيانات مستقرة عند الدرجة نفسها عند الفرق الأول؛ لذلك سيتم استخدام أسلوب التكامل المشترك لجوهانسن "Johansen Cointegration Test" لإختبار العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة والتي ثبت تكاملها من نفس الدرجة. في محاولة للإجابة على التساؤل "هل هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع محل الدراسة؟" لذا تم استخدام إختبار التكامل المتناظر Johansen Cointegration Test للتأكد من مدى إمكانية وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة والتي ثبت تكاملها من نفس الدرجة وفق إختبار جزر الوحدة ويوضح الجدول التالي نتائج إختبار التكامل المتناظر لكل نموذج.

#### النموذج الأول (INF):

جاءت نتائج التكامل المشترك مؤكدة لوجود علاقة تكامل في الأجل الطويل بين INF معدل التضخم كمتغير تابع، و EN1 الانفاق الحكومي، EN2 المعروض النقدي، EN3 فجوة الادخار المحلى، EX1 الانفتاح الاقتصادي، EX2 عجز الميزان التجارى، EX3 الايرادات النفطية، EX4 الاستثمار الاجنبى المباشر، و EX5 سعر الصرف كمتغيرات مستقلة وذلك عند مستوى معنوية ٩٥%، وجاءت العلاقة على النحو التالي:

$$INF = -528 + 0.803EN1 + 0.189EN2 + 4.537EN3 - 1.236EX1 + 1.178EX2 - 3.232EX3 + 2.275EX4 + 4.122EX5$$

#### النموذج الثانى (GDP):

جاءت نتائج التكامل المشترك مؤكدة لوجود علاقة تكامل في الأجل الطويل بين GDP الناتج المحلى الاجمالي كمتغير تابع، و EN1 الانفاق الحكومي، EN2 المعروض النقدي، EN3 فجوة الادخار المحلى، EX1 الانفتاح الاقتصادي، EX2 عجز الميزان التجارى، EX3 الايرادات النفطية، EX4 الاستثمار الاجنبى المباشر، و EX5 سعر الصرف كمتغيرات مستقلة وذلك عند مستوى معنوية ٩٥%، وجاءت العلاقة على النحو التالي:

$$GDP = -487 - 0.625EN1 - 0.778EN2 + 0.336EN3 + 0.612EX1 + 1.122EX2 - 1.738EX3 + 1.367EX4 + 0.628EX5$$

## نتائج اختبار السببية لجرانجر (Granger Causality Test):

وتوضح نتائج اختبار السببية لجميع متغيرات الدراسة بتضمين فترتي إبطاء (2 Lags Interval) كما هو موضح بالجدول (٧) ، وقد أظهرت النتائج أن:

EN1 الانفاق الحكومي يسبب GDP الناتج المحلي الاجمالي ؛ أي إن GDP الناتج المحلي الاجمالي لا يسبب EN1 الانفاق الحكومي في مصر (علاقة في اتجاه واحد)، وذلك عند مستوى معنوية ١٠%.

وهناك علاقة سببية في اتجاهين بين EN2 المعروض النقدي و GDP الناتج المحلي الاجمالي، وذلك عند مستوى معنوية ١٠%.

EN3 فجوة الادخار لا تسبب GDP الناتج المحلي الاجمالي؛ أي أن GDP الناتج المحلي الاجمالي هو الذى يسبب EN3 فجوة الادخار في مصر (علاقة في اتجاه واحد) وذلك عند مستوى معنوية ١٠%.

EX1 الانفتاح الاقتصادى يسبب GDP الناتج المحلي الاجمالي ؛ أي إن GDP الناتج المحلي الاجمالي لا يسبب الانفتاح الاقتصادى في مصر. (علاقة في اتجاه واحد) وذلك عند مستوى معنوية ١٠%.

EX2 عجز الميزان التجارى لا يسبب GDP الناتج المحلي الاجمالي ؛ أي أن GDP الناتج المحلي الاجمالي هو الذى يسبب EX2 عجز الميزان التجارى في مصر (علاقة في اتجاه واحد) ، وذلك عند مستوى معنوية ١٠%.

EX3 الايرادات النفطية تسبب GDP الناتج المحلي الاجمالي ؛ أي أن GDP الناتج المحلي الاجمالي لا يسبب الايرادات النفطية في مصر. (علاقة في اتجاه واحد)، وذلك عند مستوى معنوية ٥%.

أن كلا من GDP الناتج المحلي الاجمالي و EX4 الاستثمار الاجنبى المباشر ، لا يسبب أى منهما الآخر.

هناك علاقة سببية في اتجاهين بين EX5 سعر الصرف و GDP الناتج المحلي الاجمالي، وذلك عند مستوى معنوية ٥%.

## المحور الخامس

### النتائج والتوصيات

#### أولاً: النتائج:

تبين صحة الفرضية البحثية والقائلة، بأن: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المصادر الداخلية والخارجية للتضخم والنمو الاقتصادي في مصر.

كما تبين ما يلي:

أن EN1 الاتفاق الحكومي، EX1 الانفتاح الاقتصادي، EX3 الايرادات النفطية، تسبب GDP الناتج المحلى الاجمالي في مصر (علاقة في اتجاه واحد).

كما أن هناك علاقة سببية في اتجاهين بين EN2 المعروض النقدي و GDP الناتج المحلى الاجمالي، وكذلك هناك علاقة سببية في اتجاهين أيضا بين EX5 سعر الصرف و GDP الناتج المحلى الاجمالي.

كما تبين أن كلا من GDP الناتج المحلى الاجمالي و EX4 الاستثمار الاجنبي المباشر، لا يسبب أى منهما الآخر.

ثانياً: التوصيات:

في ضوء النتائج أوصى البحث بالآتى:

- ١- ضرورة زيادة الصادرات، بتبني استراتيجيات التوجه نحو التصدير.
- ٢- ضرورة الحد من الواردات، وخاصة الكمالية، وتبني استراتيجيات الإحلال محل الواردات.
- ٣- يجب علي البنك المركزي الحد من المعروض النقدي، بما يتماشى مع حجم الناتج المحلي.
- ٤- ضرورة تشجيع المدخرات المحلية باستخدام أدوات السياسة النقدية والمالية في ذلك.
- ٥- ضرورة تشجيع الاستثمارات الأجنبية بتهئية المناخ الاستثماري للحد من الاقتراض الخارجي، لتعويض النقص في حجم التمويل اللازم لبرامج وخطط التنمية.
- ٦- ضرورة إهتمام الجهات البحثية والهيئات المعنية بدراسة إستهداف التضخم لما له من آثار سلبية على المستويين الكلى والجزئى فضلا عن إنخفاض القدرة الشرائية للفرد .

## المراجع

- (1) أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية (دراسة حالة الجمهورية اليمنية ١٩٩٠-٢٠٠٣)، رسالة دكتوراه، (جامعة صنعاء: كلية الاقتصاد، ٢٠٠٦)، ص ٥٤.
- (2) أحمد جلال، المرجع السابق، ص ٥٦.
- (3) رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٠)، ص ٦٧.
- (٤) أحمد ثاري الرشيد، تحديد مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية خلال (١٩٩٠-٢٠١٨)، رسالة ماجستير، (جامعة الملك عبد العزيز: كلية الاقتصاد والإدارة، ٢٠٢٢).
- (٥) لحة، محمد، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة ١٩٧٠-٢٠١٧، رسالة دكتوراه، (الجزائر: جامعة أبي بك بلقايد: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٢٠١٩).
- (٦) يوسف، مصطفى نجاح (٢٠١٨)، دراسة اقتصادية لقياس اثر محددات التضخم في النشاط الاقتصادي العراقي (١٩٩٥-٢٠١٣)، بحث مقدم إلي كلية الزراعة، (العراق: جامعة القادسية).
- (7) Al-Bahar. E.. (2011). " Inflation: commodity prices push GCC inflation higher". NBK Economic Research. p.p. 3- 4.
- (8) Dwyer A.. Lam K.. and Gurney A.. (2010). " Inflation and the output gap in the UK". Treasury Economic Working Paper (6). p.p 5-49
- (9) الهجوج، حسين بن رفدان (٢٠٠٩)، محددات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي العربي: أسلوب التكامل المشترك: ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع لجمعية الاقتصاد السعودية) التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع والمأمول، (٢-٤ جمادى الآخرة ١٤٣٠ هـ / ٢٦-٢٨ مايو، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص ٢.
- (10) (Kandil. M. and Morsy. H. (2009). " Determinants of Inflation in GCC". International Monetary Fund.WP/09/82 p .15.
- (11) Aljebri M.. (2007). " Analysis of Inflation Determinants In Developing Oil-Export Based Economies". Colorado State University.

(12) Kara. A. and Nelson. E.. (2002)." The Exchange Rate and Inflation in the UK. External Monetary. Policy Committee Unit. Bank of England". Discussion paper (11) p.p 3-41.

(13) KHALID A. AL-BASSAM . (1999) .Domestic and External Sources of Inflation in Saudi Arabia: An Empirical Study. J. KAU: Econ. & Adm.. Vol. 13. No. 1. pp. 3 - 30 (1420 A.H./1999 A.D.)

(14)Lane. P. (1997)." Inflation in open Economies". Journal of International Economics. 42.p.p.327-347.

(15)Metin. K.. (1995)." The Analysis of Inflation: The Case of Turkey (1948-1988) Capital Market Board". Publication Number 20. Turkey

(16)Dhakal. D. and Kandil. M.. (1994). Determinants of the Inflation Rate in the United States: A VAR Investigation ،The Quarterly Review of Economics and Finance. 34(1): pp 95- 112.

(17) أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية

(دراسة حالة الجمهورية اليمنية ١٩٩٠-٢٠٠٣)، رسالة دكتوراه، جامعة صنعاء: كلية الاقتصاد (٢٠٠٦)، ص ١٩.

(\* الفجوتين، هما:

الفجوة الداخلية: وهي تمثل الفرق بين الإيداع المحلي والاستثمار المحلي.

الفجوة الخارجية: وهي تمثل الفرق بين الصادرات والواردات

(18) محمود محمد عارف، الدخل ومقتضيات السياسة، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة، ٢٠٠٢)، ص ص ٣٥٩-٣٥٠.

جدول (١): تطور المصادر الداخلية للتضخم في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٠)

السنة	معدل التضخم %	إجمالي الناتج المحلي مليار دولار	"مليار دولار" الاستثمار المحلي	الاتفاق مليار دولار الحكومي العام	الإيجار المحلي "مليار دولار"	المصادر مليار دولار	المعرض النقدي مليار دولار	سعر الصرف مقابل الدولار	الاحتياطي بالذهب مليار دولار	الاستهلاك نهائي "مليار دولار"	الاتفاق	
											%	مليار دولار
١٩٩٠	١٦.٨	٤٣.٠	١١.٧	١٤.٣	٧.٢	٨.٧	٣٧.٠	١.٦	٣.٦	٣٥.٨	١.٥	٣.٥
١٩٩١	١٩.٧	٣٧.٤	١٠.١	١٧.١	٥.٩	١٠.	٣٢.٧	٣.١	٦.٢	٣١.٥	١.٤	٣.٦
١٩٩٢	١٣.٦	٤١.٩	٩.٨	١٦.٢	٧.١	١١.	٣٥.٤	٢.٣	١١.٦	٣٤.٨	١.٣	٣.٢
١٩٩٣	١٢.١	٤٦.٦	٩.٨	١٥.٥	٧.٣	١٢.	٤٠.٠	٢.٤	١٣.٩	٣٩.٣	١.٤	٣.١
١٩٩٤	٨.٢	٥١.٩	١١.٩	١٦.٣	٧.٩	١١.	٤٣.٩	٣.٤	١٤.٤	٤٤.٠	١.٦	٣.٢
١٩٩٥	١٥.٧	٦٠.٢	١٣.٦	١٨	٩.٠	١٣.	٤٨.٠	٣.٤	١٧.١	٥١.١	١.٩	٣.١
١٩٩٦	٧.٢	٦٧.٦	١٦.٢	١٨.٤	٨.٦	١٤.	٥٣.٢	٣.٤	١٨.٣	٥٩.١	٢.٠	٣.٠
١٩٩٧	٤.٦	٧٨.٤	٢٠.٢	٢١.٣	٩.٠	١٤.	٥٨.٩	٣.٤	١٩.٤	٦٩.٤	٢.٢	٢.٨
١٩٩٨	٣.٩	٨٤.٨	١٨.١	٢٠.٨	١٠.٢	١٣.	٦٥.٣	٣.٤	١٨.٨	٧٤.٦	٢.٣	٢.٧
١٩٩٩	٣.١	٩٠.٧	١٨.٩	٢٥.٥	١٢.١	١٣.	٦٩.٠	٣.٤	١٥.٢	٧٨.٦	٢.٣	٢.٦
٢٠٠٠	٢.٧	٩٩.٨	١٨.٩	٢٨.٣	١٢.٩	١٦.	٧٦.٦	٣.٥	١٣.٨	٨٦.٩	٢.٥	٢.٦
٢٠٠١	٢.٣	٩٧.٦	١٧.٣	٢٧.٥	١٣.١	١٧.	٨٠.٤	٤.٠	١٣.٦	٨٤.٥	٢.٩	٣.٠
٢٠٠٢	٢.٧	٨٧.٩	١٥.٧	٢٦.١	١٢.٠	١٦.	٧٧.٢	٤.٥	١٤.١	٧٥.٩	٢.٩	٣.٣
٢٠٠٣	٤.٥	٨٢.٩	١٣.٥	٢٣.٧	١١.٩	١٨.	٨٠.١	٥.٩	١٤.٦	٧١.١	٢.٦	٣.٢
٢٠٠٤	١١.٣	٧٨.٨	١٢.٩	٢٤.٧	١٢.٣	٢٢.	٧٦.٢	٦.٢	١٥.٣	٦٦.٦	٢.٣	٢.٩
٢٠٠٥	٤.٩	٨٩.٧	١٦.١	٣٤.٢	١٤.١	٢٧.	٨٧.١	٥.٨	٢١.٩	٧٥.٦	٢.٤	٢.٧
٢٠٠٦	٧.٦	١٠٧.٥	٢٠.١	٣٨.٤	١٨.٤	٣٢.	١٠٤.٧	٥.٧	٢٦.٠	٨٩.١	٢.٨	٢.٦
٢٠٠٧	٩.٣	١٣٠.٥	٢٧.٢	٤٤.٨	٢١.٢	٣٩.	١٢٥.٥	٥.٦	٣٢.٢	١٠٩.٢	٣.١	٢.٤
٢٠٠٨	١٨.٣	١٦٢.٨	٣٦.٣	٥٥.٣	٢٧.٣	٥٣.	١٤٣.٩	٥.٤	٣٤.٣	١٣٥.٥	٣.٦	٢.٢
٢٠٠٩	١١.٨	١٨٩.٠	٣٥.٧	٥٩.٧	٢٣.٧	٤٧.	١٥٧.٢	٥.٥	٣٤.٩	١٦٥.٣	٣.٨	٢.٠
٢٠١٠	١١.٣	٢١٨.٩	٤٢.١	٧٢.١	٣١.٢	٤٦.	١٧٦.٨	٥.٦	٣٧.٠	١٨٧.٧	٤.٣	٢.٠
٢٠١١	١٠.١	٢٣٦.٠	٣٩.٤	٨٢.٢	٣٠.٦	٤٨.	١٧٨.٩	٥.٩	١٨.٦	٢٠٥.٤	٤.٣	١.٨
٢٠١٢	٧.١	٢٧٩.٤	٤١.٠	٨٨.٢	٢٢.٧	٤٥.	١٩٤.٨	٦.١	١٥.٧	٢٥٦.٧	٤.٦	١.٦
٢٠١٣	٩.٤	٢٨٨.٦	٣٧.٥	١٠٥	٢٢.٧	٤٩.	٢١٥.٣	٦.٩	١٦.٥	٢٦٥.٩	٤.٦	١.٦
٢٠١٤	١٠.١	٣٠٥.٥	٣٨.٠	٩٧.٧	١٥.٩	٤٣.	٢٣٠.٥	٧.١	١٤.٩	٢٨٩.٦	٥.٢	١.٧
٢٠١٥	١٠.٤	٣٣٢.٧	٤٥.٤	١٠٨.٥	١٩.٣	٤٣.	٢٥٩.٥	٧.٧	١٥.٩	٣١٣.٤	٥.٧	١.٧
٢٠١٦	١٣.٨	٣٣٢.٩	٤٨.٢	٩٥	١٨.٣	٣٤.	٣٢٦.٧	١٠.	٢٣.٦	٣١٤.٧	٥.٦	١.٧
٢٠١٧	٢٩.٥	٢٣٥.٤	٣٤.٩	٦٢.٥	٤.٢	٣٧.	٢١٧.٣	١٧.	٣٦.٤	٢٣١.٢	٤.٥	١.٩
٢٠١٨	١٤.٤	٢٥٠.٩	٤٠.٨	٧٣.٢	١٥.٦	٤٧.	٢٠٥.٢	١٧.	٤١.٨	٢٣٥.٣	٤.٨	١.٩
٢٠١٩	١٣.٩	٣٠٢.٤	٥٧.١	٨٩.٦	٢٨.٤	٥٥.	٢٤٤.٧	١٦.	٤٤.٦	٢٨٦.٥	٣.٦	١.١
٢٠٢٠	٥.٧	٣٦١.٩	٧٠.٨	١٠٠.١	٣٣.٧	٥٩.	٣١١.٥	١٥.	٣٩	٣٢٩.٨	٤.٣	١.١
متوسط	١٠.٢	١٥٧.٢	٢٧.٤	٤٩	١٥.٩	٢٩.	١٣٠.٨	٦.٥	٢١.٤	١٤١.٧	٣.٢	٢.٥
أقل قيمة	٢.٣	٣٧.٤	٩.٨	١٣.٣	٤.٢	٨.٧	٣٢.٧	١.٦	٣.٦	٣١.٥	١.٣	١.٢
أكبر قيمة	٢٩.٥	٣٦١.٩	٧٠.٨	١٠٨.٥	٣٣.٧	٥٩.٩	٣٢٦.٧	١٧.٨	٤٤.٦	٣٢٩.٨	٥.٧	٣.٦

المصدر: اعداد الباحث: - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، سنوات مختلفة. - إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة

جدول (٢): تطور المصادر الخارجية للتضخم في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٠)

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر		واردات السلع والخدمات "مليار دولار"	صادرات السلع والخدمات		صافي الميزان التجاري "مليار دولار"	الصادرات + الواردات "مليار دولار"	درجة الانفتاح الاقتصادي %	إيرادات النفط		إيرادات السياحة	
	مليار دولار	الناتج المحلي % من إجمالي		مليار دولار	الناتج المحلي % من إجمالي				مليار دولار	الناتج المحلي % من إجمالي	مليار دولار	الناتج المحلي % من إجمالي
١٩٩٠	٠.٧	١.٧	١٤.	٨.٧	٢٠.٤	-	٢٢.٧	٥٢.٨	٧.٦	١٧.٦	١.٧	٣.٩
١٩٩١	٠.٣	٠.٧	١٣.	١٠.٣	٢٧.٥	-	٢٣.٥	٦٢.٨	٤.٦	١٢.٣	٢	٥.٤
١٩٩٢	٠.٥	١.١	١٢.	١١.٩	٢٨.٤	-	٢٤.٨	٥٩.٢	٤.٩	١١.٦	٢.٤	٥.٧
١٩٩٣	٠.٥	١.١	١٤.	١٢.٠	٢٥.٨	-	٢٦	٥٥.٨	٤.٨	١٠.٣	٢.٣	٤.٩
١٩٩٤	١.٣	٢.٤	١٤.	١١.٧	٢٥.٦	-	٢٦.٣	٥٠.٧	٤.٣	٨.٣	٢.٦	٥
١٩٩٥	٠.٦	١	١٦.	١٣.٦	٢٢.٥	-	٣٠.٣	٥٠.٣	٤.٧	٧.٩	٣	٤.٩
١٩٩٦	٠.٦	٠.٩	١٧.	١٤.٠	٢٠.٧	-	٣١.٧	٤٦.٩	٥.٩	٨.٨	٣.٦	٥.٣
١٩٩٧	٠.٩	١.١	١٩.	١٤.٨	١٨.٨	-	٣٤.٣	٤٣.٨	٥.٠	٦.٣	٤	٥.٢
١٩٩٨	١.١	١.٣	٢١.	١٣.٨	١٦.٢	-	٣٥.٦	٤٢.٠	٣.٠	٣.٦	٢.٩	٣.٥
١٩٩٩	١.١	١.٢	٢١.	١٣.٧	١٥.١	-	٣٤.٨	٣٨.٤	٤.٨	٥.٣	٤.٤	٤.٨
٢٠٠٠	١.٢	١.٢	٢٢.	١٦.٢	١٦.٢	-	٣٩	٣٩.١	٦.٤	٦.٤	٤.٧	٤.٧
٢٠٠١	٠.٥	٠.٥	٢١.	١٧.١	١٧.٥	-	٣٨.٩	٣٩.٩	٥.١	٥.٢	٤.١	٤.٢
٢٠٠٢	٠.٦	٠.٧	١٩.	١٦.١	١٨.٣	-	٣٦	٤١.٠	٥.٢	٥.٩	٤.١	٤.٧
٢٠٠٣	٠.٢	٠.٣	٢٠.	١٨.١	٢١.٨	-	٣٨.٣	٤٦.٢	٦.٢	٧.٥	٤.٧	٥.٧
٢٠٠٤	١.٣	١.٦	٢٣.	٢٢.٣	٢٨.٢	-	٤٥.٦	٥٧.٩	٧.٧	٩.٧	٦.٣	٨
٢٠٠٥	٥.٤	٦	٢٩.	٢٧.٢	٣٠.٣	-	٥٦.٤	٦٢.٩	١٠.	١٢.٢	٧.٢	٨
٢٠٠٦	١٠	٩.٣	٣٣.	٣٢.٢	٢٩.٩	-	٦٦.١	٦١.٥	١٣.	١٢.١	٨.١	٧.٦
٢٠٠٧	١١.٦	٨.٩	٤٥.	٣٩.٥	٣٠.٢	-	٨٤.٩	٦٥.١	١٤.	١١.٠	١٠.	٧.٩
٢٠٠٨	٩.٥	٥.٨	٦٢.	٥٣.٨	٣٣.٠	-	١١٦.	٧١.٧	٢٠.	١٢.٥	١٢.	٧.٤
٢٠٠٩	٦.٧	٣.٦	٥٩.	٤٧.٢	٢٥.٠	-	١٠٦.	٥٦.٦	١١.	٦.١	١١.	٦.٢
٢٠١٠	٦.٤	٢.٩	٥٨.	٤٦.٧	٢١.٣	-	١٠٤.	٤٧.٩	١٦.	٧.٤	١٣.	٦.٢
٢٠١١	-٠.٥	-٠.٢	٥٨.	٤٨.٥	٢٠.٦	-	١٠٦.	٤٥.٣	٢٣.	٩.٨	٩.٣	٤
٢٠١٢	٢.٨	١	٦٧.	٤٥.٨	١٦.٤	-	١١٣.	٤٠.٧	٢٣.	٨.٤	١٠.	٣.٩
٢٠١٣	٤.٢	١.٥	٦٧.	٤٩.١	١٧.٠	-	١١٦.	٤٠.٤	٢٢.	٧.٨	٦.٧	٢.٣
٢٠١٤	٤.٦	١.٥	٦٩.	٤٣.٥	١٤.٢	-	١١٢.	٣٦.٩	٢٠.	٦.٨	٨	٢.٦
٢٠١٥	٦.٩	٢.١	٧٢.	٤٣.٩	١٣.٢	-	١١٦.	٣٤.٩	٩.٨	٣.٠	٦.٩	٢.١
٢٠١٦	٨.١	٢.٤	٦٦.	٣٤.٤	١٠.٣	-	١٠٠.	٣٠.٢	٧.٥	٢.٣	٣.٣	١
٢٠١٧	٧.٤	٣.١	٦٩.	٣٧.٢	١٥.٨	-	١٠٦.	٤٥.١	٩.٦	٤.١	٨.٦	٣.٧
٢٠١٨	٦.٨	٢.٧	٧٣.	٤٧.٤	١٨.٩	-	١٢١.	٤٨.٣	١٠.	٤.٢	١٢.	٥.١
٢٠١٩	٨.٦١	٢.٨٥	٨١.	٥٥.٥	١٨.٤	-	١٣٧.	٤٥.٤	١٦	٥.٣	١٣	٤.٣
٢٠٢٠	٥.٥٣	١.٥	٨٩.	٥٩.٩	١٦.٦	٣٠-	١٤٩.	٤١.٤	١٨.	٥.٢	١٣.	٣.٩
متوسط	٣.٧	٢.٣	٤١.	٢٩.٩	٢١	-	٧١.١	٤٨.٤	١٠.	٧.٩	٦.٧	٤.٩
أقل قيمة	-٠.٥	-٠.٢	١٢.٩	٨.٧	١٠.٣	٣١.	٢٢.٧	٣٠.٢	٣	٢.٣	١.٧	١
أكبر قيمة	١١.٦	٩.٣	٨٩.٩	٥٩.٩	٣٣	١.١	١٤٩.٨	٧١.٧	٢٣.٤	١٧.٦	١٣.٩	٨

المصدر: اعداد الباحث: -الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، سنوات مختلفة. -إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة



جدول (٣): تحليل الفجوة الداخلية في مصر خلال (١٩٩٠-٢٠٢٠)

السنة	اجمالي الناتج المحلي مليار دولار	الادخار المحلي		الفجوة الداخلية مليار دولار (ادخار محلي - استثمار محلي)	
		مليار دولار	% من الناتج المحلي	الاستثمار المحلي	الفجوة الداخلية
١٩٩٠	٤٣.٠	٧.٢	١٦.٧	١١.٧	٤.٥-
١٩٩١	٣٧.٤	٥.٩	١٥.٨	١٠.١	٤.٢-
١٩٩٢	٤١.٩	٧.١	١٧.٠	٩.٨	٢.٧-
١٩٩٣	٤٦.٦	٧.٣	١٥.٦	٩.٨	٢.٥-
١٩٩٤	٥١.٩	٧.٩	١٥.١	١١.٩	٤-
١٩٩٥	٦٠.٢	٩.٠	١٥.٠	١٣.٦	٤.٦-
١٩٩٦	٦٧.٦	٨.٦	١٢.٧	١٦.٢	٧.٦-
١٩٩٧	٧٨.٤	٩.٠	١١.٥	٢٠.٢	١١.٢-
١٩٩٨	٨٤.٨	١٠.٢	١٢.٠	١٨.١	٧.٩-
١٩٩٩	٩٠.٧	١٢.١	١٣.٤	١٨.٩	٦.٨-
٢٠٠٠	٩٩.٨	١٢.٩	١٢.٩	١٨.٩	٦-
٢٠٠١	٩٧.٦	١٣.١	١٣.٤	١٧.٣	٤.٢-
٢٠٠٢	٨٧.٩	١٢.٠	١٣.٦	١٥.٧	٣.٧-
٢٠٠٣	٨٢.٩	١١.٩	١٤.٣	١٣.٥	١.٦-
٢٠٠٤	٧٨.٨	١٢.٣	١٥.٦	١٢.٩	٠.٦-
٢٠٠٥	٨٩.٧	١٤.١	١٥.٧	١٦.١	٢-
٢٠٠٦	١٠٧.٥	١٨.٤	١٧.١	٢٠.١	١.٧-
٢٠٠٧	١٣٠.٥	٢١.٢	١٦.٣	٢٧.٢	٦-
٢٠٠٨	١٦٢.٨	٢٧.٣	١٦.٨	٣٦.٣	٩-
٢٠٠٩	١٨٩.٠	٢٣.٧	١٢.٦	٣٥.٧	١٢-
٢٠١٠	٢١٨.٩	٣١.٢	١٤.٣	٤٢.١	١٠.٩-
٢٠١١	٢٣٦.٠	٣٠.٦	١٣.٠	٣٩.٤	٨.٨-
٢٠١٢	٢٧٩.٤	٢٢.٧	٨.١	٤١.٠	١٨.٣-
٢٠١٣	٢٨٨.٦	٢٢.٧	٧.٩	٣٧.٥	١٤.٨-
٢٠١٤	٣٠٥.٥	١٥.٩	٥.٢	٣٨.٠	٢٢.١-
٢٠١٥	٣٣٢.٧	١٩.٣	٥.٨	٤٥.٤	٢٦.١-
٢٠١٦	٣٣٢.٩	١٨.٣	٥.٥	٤٨.٢	٢٩.٩-
٢٠١٧	٢٣٥.٤	٤.٢	١.٨	٣٤.٩	٣٠.٧-
٢٠١٨	٢٥٠.٩	١٥.٦	٦.٢	٤٠.٨	٢٥.٢-
٢٠١٩	٣٠٢.٤	٢٨.٤	٩.٤	٥٧.١	٢٨.٧-
٢٠٢٠	٣٦١.٩	٣٣.٧	٩.٣	٧٠.٨	٣٧.١-
المتوسط	١٥٧.٢	١٥.٩	١٢.٢	٢٧.٤	١١.٥-

المصدر: احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

## جدول (٤): تحليل الفجوة الخارجية في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٠)

السنة	الفجوة الخارجية (صادرات - واردات)		صافي الميزان التجاري (فجوة خارجية)
	الواردات مليار دولار	الصادرات مليار دولار	
١٩٩٠	١٤.٠	٨.٧	٥.٢-
١٩٩١	١٣.٢	١٠.٣	٣.٠-
١٩٩٢	١٢.٩	١١.٩	١.١-
١٩٩٣	١٤.٠	١٢.٠	٢.٠-
١٩٩٤	١٤.٦	١١.٧	٢.٨-
١٩٩٥	١٦.٧	١٣.٦	٣.١-
١٩٩٦	١٧.٧	١٤.٠	٣.٧-
١٩٩٧	١٩.٥	١٤.٨	٤.٧-
١٩٩٨	٢١.٨	١٣.٨	٨.١-
١٩٩٩	٢١.١	١٣.٧	٧.٥-
٢٠٠٠	٢٢.٨	١٦.٢	٦.٦-
٢٠٠١	٢١.٨	١٧.١	٤.٧-
٢٠٠٢	١٩.٩	١٦.١	٣.٨-
٢٠٠٣	٢٠.٢	١٨.١	٢.١-
٢٠٠٤	٢٣.٣	٢٢.٣	١.١-
٢٠٠٥	٢٩.٢	٢٧.٢	٢.٠-
٢٠٠٦	٣٣.٩	٣٢.٢	١.٧-
٢٠٠٧	٤٥.٤	٣٩.٥	٦.٠-
٢٠٠٨	٦٢.٩	٥٣.٨	٩.١-
٢٠٠٩	٥٩.٧	٤٧.٢	١٢.٥-
٢٠١٠	٥٨.٢	٤٦.٧	١١.٥-
٢٠١١	٥٨.٣	٤٨.٥	٩.٧-
٢٠١٢	٦٧.٩	٤٥.٨	٢٢.١-
٢٠١٣	٦٧.٤	٤٩.١	١٨.٣-
٢٠١٤	٦٩.٣	٤٣.٥	٢٥.٨-
٢٠١٥	٧٢.١	٤٣.٩	٢٨.٢-
٢٠١٦	٦٦.٣	٣٤.٤	٣١.٨-
٢٠١٧	٦٩.٠	٣٧.٢	٣١.٨-
٢٠١٨	٧٣.٧	٤٧.٤	٢٦.٢-
٢٠١٩	٨١.٨	٥٥.٥	٢٦.٣-
٢٠٢٠	٨٩.٩	٥٩.٩	٣٠-
المتوسط	٤١.٢	٢٩.٩	١١.٤-
اقل قيمة	١٢.٩	٨.٧	٣١.٨-
اكبر قيمة	٨٩.٩	٥٩.٩	١.١-

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

جدول (٥) تحليل تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالفجوتين في مصر (١٩٩٠-٢٠٢٠) مليار دولار

السنة	الفجوة الخارجية (صادرات - واردات)			الفجوة الداخلية (إدخار محلي - استثمار محلي)			الفرق بين الفجوتين (الداخلي - الخارجي)	الاستثمار الأجنبي المباشر مليار دولار
	الواردات	الصادرات	صافي الميزان التجاري فجوة خارجية	الإدخار المحلي	الاستثمار المحلي	الفجوة الداخلية القيمة		
١٩٩٠	١٤.٠	٨.٧	٥.٢-	٧.٢	١١.٧	٤.٥-	٠.٧	٠.٧
١٩٩١	١٣.٢	١٠.٣	٣.٠-	٥.٩	١٠.١	٤.٢-	١.٢-	٠.٣
١٩٩٢	١٢.٩	١١.٩	١.١-	٧.١	٩.٨	٢.٧-	١.٦-	٠.٥
١٩٩٣	١٤.٠	١٢.٠	٢.٠-	٧.٣	٩.٨	٢.٥-	٠.٥-	٠.٥
١٩٩٤	١٤.٦	١١.٧	٢.٨-	٧.٩	١١.٩	٤-	١.٢-	١.٣
١٩٩٥	١٦.٧	١٣.٦	٣.١-	٩.٠	١٣.٦	٤.٦-	١.٥-	٠.٦
١٩٩٦	١٧.٧	١٤.٠	٣.٧-	٨.٦	١٦.٢	٧.٦-	٣.٩-	٠.٦
١٩٩٧	١٩.٥	١٤.٨	٤.٧-	٩.٠	٢٠.٢	١١.٢-	٦.٥-	٠.٩
١٩٩٨	٢١.٨	١٣.٨	٨.١-	١٠.٢	١٨.١	٧.٩-	٠.٢	١.١
١٩٩٩	٢١.١	١٣.٧	٧.٥-	١٢.١	١٨.٩	٦.٨-	٠.٧	١.١
٢٠٠٠	٢٢.٨	١٦.٢	٦.٦-	١٢.٩	١٨.٩	٦-	٠.٦	١.٢
٢٠٠١	٢١.٨	١٧.١	٤.٧-	١٣.١	١٧.٣	٤.٢-	٠.٥	٠.٥
٢٠٠٢	١٩.٩	١٦.١	٣.٨-	١٢.٠	١٥.٧	٣.٧-	٠.١	٠.٦
٢٠٠٣	٢٠.٢	١٨.١	٢.١-	١١.٩	١٣.٥	١.٦-	٠.٥	٠.٢
٢٠٠٤	٢٣.٣	٢٢.٣	١.١-	١٢.٣	١٢.٩	٠.٦-	٠.٥	١.٣
٢٠٠٥	٢٩.٢	٢٧.٢	٢.٠-	١٤.١	١٦.١	٢-	٠.٠	٥.٤
٢٠٠٦	٣٣.٩	٣٢.٢	١.٧-	١٨.٤	٢٠.١	١.٧-	٠.٠	١.٠
٢٠٠٧	٤٥.٤	٣٩.٥	٦.٠-	٢١.٢	٢٧.٢	٦-	٠.٠	١١.٦
٢٠٠٨	٦٢.٩	٥٣.٨	٩.١-	٢٧.٣	٣٦.٣	٩-	٠.١	٩.٥
٢٠٠٩	٥٩.٧	٤٧.٢	١٢.٥-	٢٣.٧	٣٥.٧	١٢-	٠.٥	٦.٧
٢٠١٠	٥٨.٢	٤٦.٧	١١.٥-	٣١.٢	٤٢.١	١٠.٩-	٠.٦	٦.٤
٢٠١١	٥٨.٣	٤٨.٥	٩.٧-	٣٠.٦	٣٩.٤	٨.٨-	٠.٩	٠.٥-
٢٠١٢	٦٧.٩	٤٥.٨	٢٢.١-	٢٢.٧	٤١.٠	١٨.٣-	٣.٨	٢.٨
٢٠١٣	٦٧.٤	٤٩.١	١٨.٣-	٢٢.٧	٣٧.٥	١٤.٨-	٣.٥	٤.٢
٢٠١٤	٦٩.٣	٤٣.٥	٢٥.٨-	١٥.٩	٣٨.٠	٢٢.١-	٣.٧	٤.٦
٢٠١٥	٧٢.١	٤٣.٩	٢٨.٢-	١٩.٣	٤٥.٤	٢٦.١-	٢.١	٦.٩
٢٠١٦	٦٦.٣	٣٤.٤	٣١.٨-	١٨.٣	٤٨.٢	٢٩.٩-	١.٩	٨.١
٢٠١٧	٦٩.٠	٣٧.٢	٣١.٨-	٤.٢	٣٤.٩	٣٠.٧-	١.١	٧.٤
٢٠١٨	٧٣.٧	٤٧.٤	٢٦.٢-	١٥.٦	٤٠.٨	٢٥.٢-	١.٠	٦.٨
٢٠١٩	٨١.٨	٥٥.٥	٢٦.٣-	٢٨.٤	٥٧.١	٢٨.٧-	٢.٤-	٨.٦١
٢٠٢٠	٨٩.٩	٥٩.٩	٣٠-	٣٣.٧	٧٠.٨	٣٧.١-	٧.١-	٥.٥٣
متوسط	٤١.٢	٢٩.٩	١١.٤-	١٥.٩	٢٧.٤	١١.٥-	٠.١-	٣.٧
أقل قيمة	١٢.٩	٨.٧	٣١.٨-	٤.٢	٩.٨	٣٧.١-	٧.١-	٠.٥-
أكبر قيمة	٨٩.٩	٥٩.٩	١.١-	٣٣.٧	٧٠.٨	٠.٦-	٣.٨	١١.٦

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

جدول (٦): نتائج اختبار ديكي فولر (ADF) لاستقرار السلاسل الزمنية

درجة التكامل	الفرق الأول I(1)			عند المستوى I(0)			المتغيرات	
	بدون	ثابت واتجاه زمني	ثابت فقط	بدون	ثابت واتجاه زمني	ثابت فقط		
I(1)	-7.378734**	-7.201944**	-7.285955**	-1.706487	-3.094495	-3.026200*	t -statistics	INF
	0.0000	0.0000	0.0000	0.0829	0.1257	0.0438	p-value	
I(1)	-3.147978*	-3.671319*	-3.623504*	2.015776	-2.412403	0.338896	t -statistics	GDP
	0.0027	0.0409	0.0114	0.9875	0.3660	0.9765	p-value	
I(1)	-4.098419**	-4.313367**	-4.349319**	1.172349	-1.989037	-0.363300	t -statistics	EN1
	0.0002	0.0099	0.0019	0.9342	0.5835	0.9033	p-value	
I(1)	-4.651809**	-4.823966**	-4.784628**	1.461993	-2.748362	0.028148	t -statistics	EN2
	0.0000	0.0033	0.0007	0.9611	0.2259	0.9541	p-value	
I(1)	-4.729334**	-5.682750**	-5.170344**	1.791082	-1.025857	0.759936	t -statistics	EN3
	0.0000	0.0004	0.0002	0.9798	0.9250	0.9915	p-value	
I(1)	-4.466116**	-4.377160**	-4.441555**	-0.653617	-2.350522	-2.416489	t -statistics	EX1
	0.0001	0.0086	0.0015	0.4256	0.3957	0.1462	p-value	
I(1)	-5.839430**	-6.340389**	-6.204353**	0.899337	-1.979403	-0.066433	t -statistics	EX2
	0.0000	0.0001	0.0000	0.8970	0.5885	0.9444	p-value	
I(1)	-4.942443**	-4.845827**	-4.933573**	-0.197867	-2.288754	-1.319763	t -statistics	EX3
	0.0000	0.0028	0.0004	0.6066	0.4269	0.6072	p-value	
I(1)	-4.574966**	-4.410936**	-4.512987**	-0.890256	-2.246416	-1.735970	t -statistics	EX4
	0.0000	0.0079	0.0013	0.3222	0.4485	0.4037	p-value	
I(1)	-3.890041**	-4.113045*	-4.019275**	1.365197	-1.317722	-0.042986	t -statistics	EX5
	0.0004	0.0157	0.0044	0.9534	0.8639	0.9470	p-value	

(\*) معنوية عند ٥% حسب القيم الجدولية لـ (Mackinnon.1996)  
 (\*\*) معنوية عند ١% حسب القيم الجدولية لـ (Mackinnon. 1996)

## جدول (٧) نتائج اختبار جرانجر للسببية

## Pairwise Granger Causality Tests Sample: 1990 2020

## Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
EN1 does not Granger Cause GDP	29	3.01937	**0.0677*
GDP does not Granger Cause EN1		0.07044	0.9322
EN2 does not Granger Cause GDP	29	34.4448	**0.0824*
GDP does not Granger Cause EN2		23.4437	**0.0641*
EN3 does not Granger Cause GDP	29	0.45437	0.6402
GDP does not Granger Cause EN3		6.88223	*0.0043
EX1 does not Granger Cause GDP	29	3.03926	**0.0666*
GDP does not Granger Cause EX1		0.67518	0.5185
EX2 does not Granger Cause GDP	29	0.68855	0.5120
GDP does not Granger Cause EX2		11.3598	*0.0003
EX3 does not Granger Cause GDP	29	4.15879	0.0281**
GDP does not Granger Cause EX3		0.59419	0.5599
EX4 does not Granger Cause GDP	29	1.56872	0.2289
GDP does not Granger Cause EX4		0.49975	0.6129
EX5 does not Granger Cause GDP	29	4.00672	0.0315**
GDP does not Granger Cause EX5		5.18998	0.0134**

(\*) تشير الي أن المعلمة معنوية عند 1 %.

(\*\*) تشير الي أن المعلمة معنوية عند 5 %.

(\*\*\*) تشير الي أن المعلمة معنوية 10 %.

